تحسين آفاق التنمية البشرية من خلال التكامل الإقليمي

تقرير التنمية البشرية الإقليمي للقرن الأفريقي 2024

موجز تنفيذي

2024
المكتب الإقليمي لأفريقيا
والمكتب الإقليمي للدول العربية

تقرير التنمية البشرية الإقليمي للقرن الأفريقي 2024

رقم المبيع: E.25.III.B.1
مدمك الطبع: 9789210034005
مدمك PDF: 9789211070194

حقوق الطبع والنشر @ 2024
للمكتب الإقليمي لأفريقيا، المكتب الإقليمي للدول العربية
التابعان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 بلازا الأمم المتحدة، نيويورك، NY10017 الولايات المتحدة الأمريكية

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله على أي نحو أو بأي وسيلة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالنسخ أو التسجيل أو غير ذلك إلا بإذن مسبق.

لا تمثل نتائج هذا التقرير وتحليلاته وتوصياته الموقف الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تشكل جزءاً من مجلسها التنفيذي. كما أنها لا تحظى بالضرورة بتأييد أولئك المذكورين في قسم الشكر والتقدير أو من المشار إليهم.

التسميات المستخدمة وعرض المواد في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو من سلطاتها أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. تمثل الخطوط المنقطة والمتقطعة على الخرائط خطوطاً حدودية تقريبية قد لا يكون هناك اتفاق كامل بعد بشأنها.

تم تقدير بعض الأرقام الواردة في الجزء التحليلي من التقرير حيث تمت الإشارة إليها من قبل فريق إعداد تقرير التنمية البشرية في القرن الأفريقي أو مساهمين آخرين في التقرير ولا تشكل بالضرورة الإحصاءات الرسمية للبلد أو المنطقة أو الإقليم المعني الذي قد يستخدم وسائل بديلة. كافة الأرقام المتضمنة صادرة عن مصادر رسمية. واتخذت جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير. ومع ذلك يجري توزيع المواد المنشورة دون ضمان من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً.

لا يعني ذكر شركات معيّنة أنها معتمدة أو موصى بها من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو تفضيلها لأخرى ذات طبيعة مماثلة.

الكلمة الافتتاحية

نظر تقرير التنمية البشرية دون الإقليمية الذي يحمل عنوان *"تعزيز آفاق التنمية البشرية من خلال التكامل الإقليمي"*، في تعزيز التعاون الإقليمي كعنصر أساسي لتعزيز قدرات بلدان القرن الأفريقي على حشد الموارد ومواجهة التحديات المشتركة. يظهر التقرير كيف يمكن للتكامل الإقليمي أن يزيد بشكل كبير التنمية والمرونة والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، وتعجيل التنمية البشرية وتوسيع الفرص خاصة لشباب المنطقة.

يقترح التقرير القيام بخطوات ملموسة لتحرير التجارة وتوسيع نطاقها داخل المنطقة دون الإقليمية، وزيادة الإدارة التعاونية للموارد الطبيعية وتعزيز الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، إلى جانب تبني الإجراءات التي يمكنها تعزيز الحكم والسلام. يبيّن التقرير أن هذا النهج من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي أقوى داخل المنطقة دون الإقليمية – مع احتمال نمو إجمالي الناتج المحلي بواقع 3.9 في المئة وإضافة مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2030. علاوة على ذلك، من شأن التعاون الإقليمي بشأن سلاسل قيمة المياه والطاقة والغذاء المصحوب باستثمارات في البنى التحتية وسبل الترابط، أن يزيد من المرونة في مواجهة التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ ويحسن الحصول على الخدمات الأساسية. ويمكن لتمتين الروابط بين البلدان أن يسهل التبادلات عبر الحدود، مما يؤدي إلى تعزيز التنمية في الأراضي الحدودية. وعندما يكون ذلك مدعوماً بإدارة أفضل للحدود، وبمبادرات اللامركزية الإدارية وتفويض السلطات والإصلاحات الانتخابية التي تعزز الثقة والشرعية، فإن تلك الجهود تصبح كفيلة بتعزيز آفاق السلام المستدام.

هذا التقرير هو ثمرة تعاون بين المكتبين الإقليميين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مكتب بلدان أفريقيا ومكتب الدول العربية. والتركيز على الدول الثمانية في القرن الأفريقي - جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، الصومال، جنوب السودان، السودان وأوغندا - يمكّن من النظر إلى أبعد من الحدود الوطنية للنظر في المشاكل الهيكلية الأوسع نطاقاً وأسبابها الجذرية. ويعترف التقرير بخطورة التحديات السائدة في القرن الأفريقي، مثل النزاعات المدمرة التي نشبت في أجزاء من المنطقة حتى أثناء إجراء البحث. على الرغم من ذلك، اخترنا أن نركز على إمكانية تغيير السرد – من نص يركز على التحديات الحالية، إلى نص يعترف بالفرص المستقبلية.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النهج المتكاملة على نطاق المنظومة، ساعياً إلى ربط الأولويات في مجال التنمية أفقياً عبر القطاعات، وعمودياً من المستوى الإقليمي إلى المستوى الوطني وإلى المستوى دون الوطني. إن برنامجنا في القرن الأفريقي سمح بالعمل على عدة مسائل إنمائية رئيسية، بدءاً من الجهود المبذولة في مجال التعافي وإعادة البناء وصولاً إلى دعم الحكم وبناء السلام، ومن الإعداد للمناخ والانتقال إلى الطاقة النظيفة، وصولاً إلى زيادة سبل العيش المستدامة ودعم النمو في الاقتصادين الأزرق والأخضر. ولقد أظهرت البرامج الإقليمية الرائدة نهجاً ابتكارية، مثل برامج شبكات أفريقيا الصغيرة، مقاومة الجفاف، المناطق الحدودية، ومكافحة التطرف العنيف، من بين أمور أخرى. وتستطيع البرامج المستقبلية أن تزيد من دعم التجارة والاستثمار الحاسمين للتحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية والاستفادة من الرابط بين المياه والطاقة والغذاء لبناء المرونة والاستمرار في الوقت نفسه بدعم الإصلاحات الهامة في مجاليّ الحكم وبناء السلام.

كذلك، هناك تطورات واعدة في المنطقة، مثل توسيع منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية الذي يمكنه أن يشكل محرّكاً لدفع فرص جديدة. كما أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بولايتها الموسعة والمعززة، مستعدة لأن تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز التنمية المستدامة في منطقة القرن الأفريقي. والأطر للسلام والأمن المدعومة من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ستكون علامات إرشادية حاسمة للخروج من الأزمات والتقدم نحو السلام والنمو.

أهونا ايزياكونوا
الأمينة العامة المساعدة
ومديرة البرنامج المساعدة ومديرة
المكتب الإقليمي لأفريقيا

إن تنفيذ التوصيات التي وردت في هذا التقرير سيتطلب تضافر جهود الحكومات والهيئات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، فضلاً عن استعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون مع الجميع. فمن خلال تشجيع التجارة داخل المنطقة، وضمان الإدارة المستدامة للموارد، وتعزيز الحكم الرشيد، يستطيع القرن الأفريقي أن يضع أسس السلام الدائم والتنمية ويحوّل التحديات في نهاية المطاف إلى فرص مشتركة كفيلة برسم مستقبل مزدهر.

عبدالله الدردري
الأمين العام المساعد
ومدير البرنامج المساعد ومدير
المكتب الإقليمي للدول العربية

شكر وتقدير

يمثل **تقرير التنمية البشرية في القرن الأفريقي** نهجاً فريداً من نوعه لتحليل التحديات والفرص التي تواجه التنمية البشرية في المنطقة دون الإقليمية التي تغطي كل من الدول العربية والأفريقية. ولقد اعتمد في إعداده على شراكة قوية بين المكتب الاقليمي لأفريقيا (RBA) والمكتب الإقليمي للدول العربية (RBAS) التابعان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستند إلى المساهمات القيمة للعديد على مدار عامين، تأثرت خلالهما دول القرن الأفريقي بعدد من الأزمات والصدمات.

المؤلفون

يشمل فريق مؤلفي التقرير تهمينا أخطر، كبيرة المستشارين الاستراتيجيين، (RBAS)؛ رايموند غلبن، كبير الاقتصاديين، (RBA)؛ جايكوب أسا، كبير الاقتصاديين ومستشار استراتيجي، (RBA)؛ غيدا اسماعيل، اخصائية السياسات والبحوث، (RBAS)؛ برونو خافيير أفيلا أرافينا، عالم بحوث وبيانات، (RBA).

شارك في إعداد التقرير سبنام شاهين، للنمذجة الاقتصادية للتجارة، المعروضة في الفصل 3؛ ماتيو بروباخر، للبحث والتحليل حول الماء والطاقة والغذاء المعروض في الفصل 4، ميهاري تاديلي مارو للبحث والتحليل في مجال الحكم والسلام المعروض في الفصل 5.

واستفاد التقرير من المشاركة العامة القيّمة لبن سلاي كزميل مراجع خارجي ومحرر هيكلي للتقرير.

كما قدّم عدد من الزملاء داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً تحليلياً أثناء إعداد التقرير على مختلف المراحل، ومن بينهم فيتو إنتيني، مدير اقتصادي إقليمي، (RBAS)؛ جيوردانو سنييري، رئيس فريق، الحوكمة وبناء السلام، (RBAS)؛ عبدولاي جانيه، أخصائي بحوث استراتيجية، (RBA)؛ مينتواب زيليلو، أخصائي سياسات وشراكات، (RBA)؛ جويس ماكوي، محللة الحوكمة الاقتصادية، (RBA)، ميكايلا شنغ، متدربة سياسات، (RBA).

القيادة

لما كان إعداد هذا التقرير ممكناً بدون القيادة العامة وتوجيه أهونا إزياكنوا وعبد الله الدردري، المديرين الإقليميين للمكتب الاقليمي لأفريقيا (RBA) والمكتب الإقليمي للدول العربية (RBAS) (على التوالي) التابعان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما استفاد التقرير أيضاً من توجيه ودعم مارينا ولتر، نائبة المدير الإقليمي، (RBAS)، وماتياس ناب، نائب المدير الإقليمي بالنيابة، (RBA)

كما مدت المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القرن الأفريقي برؤى هامة خاصة بالسياق حول هذه المبادرة، ومنها إيما نغوان أنوه، الممثلة المقيمة، وفيليب كليرك، نائب الممثلة المقيمة في مكتب جيبوتي؛ با لامين بياي، الممثل المقيم في مكتب إريتريا؛ صمويل غبايدي دو، الممثل المقيم في مكتب اثيوبيا؛ أنطوني نغورورانو، الممثل المقيم في مكتب كينيا؛ لايونل لورانس، الممثل المقيم في مكتب الصومال؛ محمد أبشير، الممثل المقيم في مكتب جنوب السودان؛ لوكا رندا، الممثل المقيم في مكتب السودان؛ نوانيكولام ويدي-أوباهور، الممثلة المقيمة في مكتب أوغندا.

المجلس الاستشاري الخارجي

استفاد التقرير من المشورة القيّمة والتوجيه الفني والرؤية الاستراتيجية التي قدّمها المجلس الاستشاري الخارجي المستوى للتقرير والذي يعد ضمن أعضائه: د. وركنه غبييهو، الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)؛ السيدة هنا سروا تيتيه، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي؛ د. ابراهيم البدوي، المدير التنفيذي لمنتدى البحوث الاقتصادية؛ د. صمويل بنين، المدير الإقليمي بالإنابة لأفريقيا في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI).

المراجعون الأقران

قدّمت مجموعة واسعة من الأقران تعليقات ومراجعات خطية قيّمة للتقرير شملت:

من المكتب الإقليمي للدول العربية:

فادي أبيلمونا، المستشار الإقليمي للقرن الأفريقي؛ روحي أفغاني، المستشار الإقليمي المعني بمنع نشوب النزاعات؛ محمد هادي بشير، مستشار المبادرات الاستراتيجية؛ فيتو إنتيني، المدير الاقتصادي الإقليمي؛ إيما نغوان أنوه، الممثلة المقيمة بمكتب جيبوتي؛ جيوردانو سينييري، رئيس الفريق المعني بالحوكمة وبناء السلام؛ فيكادو تيريفي، مدير برنامج، النمو الشامل.

من مكتب أفريقيا الإقليمي:

فيتسوم ابراها، مستشار اقتصادي، مركز المرونة؛ با لامين بياي، الممثل المقيم في إريتريا؛ فريديريك موغيشا، مستشار في مجال أهداف التنمية المستدامة؛ ثنغافل بالانيفل، مستشار اقتصادي بدولة أوغندا؛ نوانيكولام فويدي-أوباهور، الممثل المقيم في أوغندا.

من مكتب تقرير التنمية البشرية:

هيريبرتو تابيا، مستشار البحوث والشراكة الاستراتيجية، مكتب تقرير التنمية البشرية (HDRO)، ونيكول إيغلوا، أخصائية السياسات (HDRO).

الاتصالات والشراكات

إيف صباغ، أخصائية الاتصالات الاستراتيجية، نغيلي علي، المستشارة الإقليمية للاتصالات، اللتان تشاركتا في الإدارة العامة للاتصالات في أفريقيا، بينما قام نعمان السيّاد، كبير مستشاري الاتصالات صدف نكزاد، موظفة الاتصالات والشراكات، وشنكسي بان، المتدرّبة في مجال الاتصالات بالإدارة العامة للاتصالات في الدول العربية، وهدى النهلاوي، مستشارة اتصالات.

وقدّم أعضاء فريق الشراكات داخل المكتب الاقليمي لأفريقيا، بما فيهم هلينا تاديسي وبرايز نوتاكور، وداخل المكتب الإقليمي للدول العربية أوليفييه بيير لوفو ومحمد الاهو النصح والدعم القيّمين.

فريق العمليات

فاي داوود، إرنستو مايو، أندريه أنطون، فوستين إيكور، ميكايلا شنغ، وغاون لي ساعدوا في تنظيم حلقة تشاور إقليمية متنوعة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي أقيم في تموز/يوليو 2024 وفي الاتصالات مع الشركاء. ونظمت بهجة سهلي ترجمة الموجز التنفيذي للتقرير ودعمت نشره.

التصميم والتحرير والترجمة

اضطلع لارسون موث بتصميم التقرير وتحريره كما قام بتصميم غلاف النسخة الأصلية. وقام بترجمة الموجز التنفيذي للتقرير إلى اللغتين العربية والفرنسية 'برايم برو داكشن' وسلر بافلوفسكي.

ودققت ناتالي بلروز، أخصائية التنسيق والشراكة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جيبوتي، نسخة الترجمة بالفرنسية، فيما دقق نعمان السيّاد وفادي أبيلمونا وبهجة سهلي نسخة الترجمة بالعربية.

جدول محتويات تقرير التنمية البشرية الإقليمي لمنطقة القرن الأفريقي 2024

الكلمة الافتتاحية

شكر وتقدير

لمحة عامة

قائمة المختصرات

قائمة الأشكال والجداول والمربعات

الجزء I

الإطار المفاهيمي ومواطن الضعف

1 **الفصل 1:** مقدمة

1.1 تمهيد الطريق

1.2 السياق الحالي وتحديات التنمية

1.2.1 القرن الأفريقي

1.2.2 إمكانيات التنمية البشرية

1.2.3 التحديات الاجتماعية الاقتصادية

1.2.4 التحديات السياسية

1.3 نهج تقرير التنمية البشرية

1.3.1 التكامل الاقتصادي والإمكانيات التجارية.

1.3.2 الأمن البيئي والإدارة المستدامة للموارد

1.3.3 حوكمة أقوى وسلام

1.4 الاختتام

2 **الفصل 2:** التنمية البشرية في القرن الأفريقي

2.1 ما هي التنمية البشرية؟

2.2 التنمية البشرية المعاقة في القرن الأفريقي

2.2.1 خسائر التنمية البشرية نتيجة انعدام المساواة

2.2.2 مؤشرات التنمية البشرية أقل للنساء من الرجال

2.2.3 الخسائر المحدودة للتنمية البشرية نتيجة الضغوطات الكوكبية

2.3 جذور تحديات التنمية البشرية في القرن الأفريقي

2.3.1 الفرص الاجتماعية الاقتصادية المحدودة

2.3.2 محدودية الحصول على المياه والغذاء والطاقة

2.3.3 النزاعات والكوارث والنزوح

2.4 الضعف المتعدد الأبعاد

2.5 الاختتام

الجزء II

دعائم التنمية البشرية المستدامة

3 **الفصل 3:** زيادة فرص التجارة الإقليمية

3.1 مقدّمة

3.1.1 التجارة والتنمية البشرية

3.2 التكامل الإقليمي في القرن الأفريقي

3.2.1 التجارة الإقليمية المحدودة بين بلدان القرن الأفريقي

3.2.2 التكامل التجاري

3.2.3 التحديات التجارية داخل الإقليم

3.2.4 التجارة ومجتمعات الأراضي الحدودية

3.3 محاكاة تأثير إصلاح التجارة

3.3.1 نمذجة التوازن العام القابل للحساب والإصلاحات التجارية والاستثمار في البنية التحتية

3.3.2 الاستثمار في التنمية البشرية

3.4 الاختتام

4 **الفصل 4:** تعزيز المرونة في نظم المياه والطاقة والغذاء

4.1 مقدّمة

4.2 العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء

4.3 الاتجاهات الإقليمية: الاقتصاد والمياه والغذاء والطاقة

4.3.1 نظم المياه الإقليمية

4.3.2 نظم الطاقة

4.3.3 نظم الزراعة والغذاء

4.4 أثر تغير المناخ والضغوط البيئية

4.4.1 تغيير أنماط هطول الأمطار والجفاف والحرارة

4.4.2 الفيضانات والآفات

4.4.3 التأثير على الكهرباء

4.4.4 التأثير على المحيطات والحياة البحرية

4.5 التأثير على التنمية البشرية

4.6 الاختتام

5 **الفصل 5:** تعزيز الحوكمة الفعالة والسلام

5.2 السلام والأمن والحوكمة الرشيدة والتنمية البشرية

5.2.1 إدارة شؤون التنوع

5.2.2 الانتخابات

5.2.3 النزاعات الحدودية حول الموارد العابرة للحدود

5.2.4 إدارة الموارد الطبيعية

5.3 حالة السلام والأمن في القرن الأفريقي

5.4 دور الدولة الذي لا يمكن الاستغناء عنه في الحكم

5.5 مسؤولية توفير الحماية في القرن الأفريقي

5.6 المجتمعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي: أدوارهم التكاملية في الحوكمة والسلام والأمن والتنمية البشرية

5.6.1 الهياكل الأساسية التكاملية في القرن الأفريقي

5.7 الاختتام

الجزء III

المضي قدماً

مسارات التنمية البشرية المستدامة

زيادة فرص التجارة البينية الإقليمية

التعاون الإقليمي من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية

المنهجية المستخدمة في تقدير التأثيرات التجارية

المرافق

المرفق 1

الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية

المرفق 2

المنهجية المستخدمة في تقدير التأثيرات التجارية

أ. نموذج الجاذبية

ب. نموذج الاتحاد الاقتصادي العام

ت. تقدير مكاسب التنمية البشرية

ث. التدابير غير الجمركية

المراجع

الأشكال

الشكل 1 اتجاهات مؤشر التنمية البشرية في القرن الأفريقي (1990-2022)

الشكل 2 متوسط التغيرات السنوية في مؤشر التنمية البشرية في بلدان القرن الأفريقي

الشكل 3 متوسط العمر المتوقع في القرن الأفريقي (2019-2021، سنوات منذ الولادة)

الشكل 4 نتائج التعليم (2022)

الشكل 5 نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (2022، بأسعار الصرف السوقية)

الشكل 6 نسبة الخسائر في مؤشرة التنمية البشرية بسبب عدم المساواة – بشكل عام وبحسب مكونات مؤشر التنمية البشرية (2022)

الشكل 7 الفوارق بين مؤشرات التنمية البشرية للنساء والرجال ومكونات مؤشر التنمية البشرية 2022) – تشير الأرقام الإيجابية إلى أن قيم النساء تفوق قيم الرجال؛ وتشير الأرقام السلبية إلى أن قيم النساء هي أقل من قيم الرجال)

الشكل 8 الفوارق بين معدلات مشاركة القوى العاملة للنساء والرجال (2022)

الشكل 9 انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والآثار المادية للفرد الواحد (2022، بالأطنان)

الشكل 10 نسبة الشباب الذين لا يحصلون على عمل أو تعليم أو تدريب، وحصص العمالة غير الرسمية في إجمالي العمالة (بيانات السنة الأخيرة)

الشكل 11 نسب السكان الذين يستخدمون خدمات المياه العذبة الأساسية (النسب المئوية)

الشكل 12 نسب السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية (النسب المئوية)

الشكل 13 الحصول على الكهرباء (النسبة المئوية للسكان)

الشكل 14 استهلاك الطاقة المتجددة (النسبة المئوية للحصة في إجمالي استهلاك الطاقة)

الشكل 15 انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد في إجمالي السكان

الشكل 16 النازحون داخلياً، إجمالي النازحين بسبب النزاع أو العنف (عدد الأشخاص، بالملايين)

الشكل 17 السكان اللاجئون بحسب البلد الأصل (بالملايين)

الشكل 18 ضحايا الكوارث (النسبة المئوية لإجمالي السكان)

الشكل 19 اتجاهات مؤشر الضعف البيئي

الشكل 20 مصادر الضعف المتعدد الأبعاد

الشكل 21 مصادر الضعف المتعدد الأبعاد

الشكل 22 تصنيف دليل التكامل الإقليمي الأفريقي للدول حسب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (2020 – الدرجات الأعلى تعني المزيد من التقدم في التكامل الإقليمي)

الشكل 23 الحصص الوطنية من الناتج المحلي الإجمالي للقرن الأفريقي من حيث تعادل القوة الشرائية (2023)

الشكل 24 متوسط معدلات النمو السنوي في حجم واردات السلع والخدمات الإثيوبية والكينية

الشكل 25 المكاسب التراكمية المحتملة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2030-2024 من إصلاحات التجارة

الشكل 26 النمو التراكمي المتوقع للعمالة (2030-2024)

الشكل 27 حصص الناتج المحلي الإجمالي والميزانيات الحكومية المخصصة للصحة العامة والتعليم

الشكل 28 النفقات الصحية التي يدفعها المريض من جيبه الخاص كنسبة مئوية من إجمالي النفقات الصحية

الشكل 29 أحواض الأنهار وطبقات المياه الجوفية المشتركة في القرن الأفريقي

الشكل 30 موارد المياه العذبة المتجددة الداخلية (2020)

الشكل 31 توليد الكهرباء في القرن الأفريقي حسب مصدر الوقود (2020)

الشكل 32 الحصول على الكهرباء وحصص الطاقة المتجددة في موازين الطاقة الوطنية

الشكل 33 الحصول على وقود وتقنيات الطهي النظيفة

الشكل 34 انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط إلى الشديد (حسب النسبة المئوية للسكان)

الشكل 35 الترابطات القائمة والمخطط لها في مجمع الطاقة في شرق أفريقيا

الشكل 36 برنامج تكامل الشبكة الإقليمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

الشكل 37 الآثار المحتملة على المدى الطويل (حتى 2100) لزيادة درجات الحرارة -1، -2، -3، و -4 على نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لاقتصاديات القرن الأفريقي (بالنقاط المئوية)

الشكل 38 الأثر الاقتصادي المقدّر للعنف في القرن الأفريقي (لعام 2021 بمليارات الدولارات الأمريكية المعدلة حسب تعادل القوة الشرائية)

الشكل 39 الركائز الأساسية لدولة قادرة

الشكل 40 قدرات الدولة كأدوات لمعالجة مصادر انعدام الأمن

الشكل 41 تدابير التسليم والشمول والشرعية والأمن

الشكل 42 التصديق على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة من قبل الدول الاعضاء للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

الشكل 43 التنويع من أجل مرونة النظام الغذائي

الجداول

الجدول 1 درجات مؤشر التكامل التجاري (2022)

الجدول 2 التقدم المحتمل في التنمية البشرية في القرن الأفريقي

الجدول 3 ملخص المتغيرات والمنحدرات والمصادر

الجدول 4 تقديرات نموذج الجاذبية لمحددات التجارة في القرن الأفريقي

الجدول 5 مقارنة التدفقات التجارية الفعلية مقابل التدفقات التجارية المتوقعة بين دول القرن الأفريقي

الجدول 1.أ. الإنتاج القطاعي (المعدل حسب تغيرات الأسعار، من حيث الحجم)

الجدول 2.أ. الإنفاق الاستهلاكي الخاص (النسبة المئوية، التباين المكافئ)

الجدول 3.أ. الإنفاق الحكومي (التغيير بالنسبة المئوية)

المربعات

المربع 1 الأثر الاقتصادي المحتمل للسلام في السودان

المربع 2 تجارة المياه الافتراضية

المربع 3 التداعيات الإقليمية للحرب في السودان

قائمة المختصرات

AfCFTA	المنطقة التجارية الحرة للقارة الأفريقية
ARII	دليل التكامل الإقليمي الأفريقي
AU	الاتحاد الأفريقي
AUDA	وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي
AUBP	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
DPPA	إدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام التابعة للأمم المتحدة
EAC	جماعة شرق أفريقيا
EAPP	مجمع الطاقة في شرق أفريقيا
ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
EU	الاتحاد الأوروبي
EVI	مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي
GII	مؤشر عدم المساواة بين النوعين الاجتماعيين
GDI	مؤشر التنمية الجنسانية
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GNI	الدخل الوطني الإجمالي
HDI	دليل التنمية البشريّة
HDR	تقرير التنمية البشريّة
HOA	القرن الأفريقي
IGAD	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
IFPRI	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
IHDI	مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة
IOM	منظمة العمل الدولية

ILO	صندوق النقد الدولي
IMF	المنظمة الدولية للهجرة
IPCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
LAPSSET	ممر نقل لامو بين ميناء لامو وجنوب السودان وإثيوبيا
LAS	جامعة الدول العربية
LDC	أقل البلدان نمواً
MIC	البلد المتوسط الدخل
NEPAD	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
NTMs	تدابير غير جمركية
OCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
P-HDI	مؤشر التنمية البشرية المعدل لضغوط الكواكب
RSF	قوات الدعم السريع
SAARC	رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
SAF	القوات المسلحة السودانية
SDG	أهداف التنمية المستدامة
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مقدمة

غالبا ما يُنظر للقرن الأفريقي من خلال عدسة الضعف نظرا للتحديات الاقتصادية والبيئية والمؤسسية/السياسية المتعددة الطبقات التي تواجهها المنطقة. ومع ذلك، تبرز أيضاً بلدان القرن الأفريقي الثمانية[1] بتنوعها الملحوظ ومواردها البشرية والاقتصادية البارزة التي تنطوي على إمكانية زيادة المرونة والازدهار في المنطقة. فبوجود نسبة 70 في المئة من سكانها دون الثلاثين من العمر، تملك المنطقة العديد من الشباب الذين يمكنهم جلب النمو والابتكار- شرط أن يستفيد الشباب (وخاصة الشابات) من تعليم ذي جودة عالية ويشاركوا في القوى العاملة، إذ تتمتع المنطقة بإمكانات مهمة لتحقيق النمو المستدام في موارد الطاقة والمياه، لا سيما من خلال الطاقة المتجددة.

إن تقوية القدرات الفردية والجماعية من خلال التكامل الإقليمي من شأنه أن يساعد دول القرن الأفريقي بفعالية أكثر على تعبئة إمكاناتها الوطنية جنبا إلى جنب مع معالجة التحديات المشتركة. يستكشف تقرير التنمية البشرية الإقليمي الكيفية التي يعزز بها التكامل الإقليمي الفرص الاجتماعية والاقتصادية للناس، ويضمن إمكانية الحصول المتكافئة على الموارد، ويعزز الإدارة الأكثر فعالية. كما يستطيع التعاون الإقليمي أن يساعد في تحسين جودة الحوكمة بدعم تبادل أفضل الممارسات وتشجيع النهج التعاونية لمواجهة التحديات المشتركة.

في هذا السياق، تقدم منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA) فرصاً لتوسيع التجارة بين بلدان المنطقة.

المؤسسات الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) من شأنها أن تلعب أدواراً رئيسية في التوسط لحل النزاعات، وتنسيق الجهود الإنمائية وتشجيع الحوكمة الرشيدة في المنطقة. والتعاون الفعال بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، والاتحاد الأفريقي (AU)، وجامعة الدول العربية (LAS) والأمم المتحدة (UN) من شأنه أن يزيد من دفع خطة السلام وترسيخها.

تعزز هذه الجهود نوعية الحياة وتطلق إمكانات التنمية البشرية وتبني القدرة على التكيّف في مواجهة مكامن الضعف والصدمات.

الخلفية

إن الجهود الرامية لتعزيز إمكانات التنمية في دول القرن الأفريقي تواجه عدة مصادر ضعف. فلقد أصيبت المنطقة على مدار التاريخ بحالات جفاف: وتتوقع الهيئة الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC) أن يتأثر القرن الأفريقي سلبياً بشكل خاص بتغيّر المناخ. كما أن التحديات البيئية والحروب والأزمات فاقمت انعدام الأمن الغذائي ونزوح السكان في المنطقة. كذلك تزيد الديناميات الإقليمية، بما فيها التنافس على مصادر المياه (وأخرى استراتيجية عابرة للحدود) تفاقم هشاشة المنطقة. كما أن التفاعل بين أوجه الضعف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وآثار تغير المناخ والصدمات الأخرى تهدد المكاسب التي تم جنيها من التنمية. لذا، إن التعاون الإقليمي الأقوى من شأنه أن يساعد في بناء القدرة على التكيّف وتحرير إمكانات التنمية البشرية في المنطقة في مواجهة هذه التحديات.

كما أن الصدمات الأخيرة مثل جائحة كوفيد 19، والعواقب الاقتصادية المترتبة على غزو روسيا لأوكرانيا، وتداعيات حرب السودان زادت من حدة التحديات وأدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود إلى جانب باقي السلع الأساسية. كذلك، سرّع انعدام الأمن الغذائي وطوّل أمد نزوح السكان الهجرة القسرية الخارجية. فقد كان القرن الأفريقي عام 2024 يعد أكبر عدد من الحالات الإنسانية في العالم، بواقع 22 في المئة من احتياجات العالم التي حددها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بسبب الصدمات المناخية الشديدة والنزاعات والنزوح الواسع النطاق والأزمات الغذائية والصحية الحرجة. وعلى الرغم من قدرتها على معالجة التحديات في المنطقة دون الإقليمية، فإن التجارة بين الأقاليم في القرن الأفريقي لا تزال محدودة نسبياً- وتشير حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن نسبة 12 في المئة فقط من صادرات بلدان القرن الأفريقي (المسجلة) كانت موجهة إلى المنطقة، بينما نسبة 6 في المئة فقط من وارداتها (المسجلة) أتت من داخل المنطقة عام 2022.

1. عرّف هذا التقرير منطقة القرن الأفريقي بالدول الأعضاء بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)—جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، الصومال، جنوب السودان، السودان، أوغندا.

إن العديد من النزاعات وعدم الاستقرار السياسي الذي لوحظ في القرن الأفريقي كان ثمرة السياسات القائمة على العرقية، والعشائرية والشعبوية التي استقطبت المشهد السياسي وأعاقت الحكم الفعال والشامل. وفي كثير من البلدان، أصيبت أنظمة الحكم بالضعف من جراء النزاعات والعنف، وبالتالي غالباً ما أصبحت المؤسسات عاجزة عن إنفاذ القوانين، أو توفير الخدمات الأساسية أو المحافظة على الأمن. وفي الوقت نفسه، تأثرت سيادة القانون، إذ كانت الأنظمة القانونية والقضائية في بعض بلدان القرن الأفريقي تفتقد للاستقلالية أو للقدرات، مما أدى إلى الحد من الوصول الفعال إلى العدالة مما نجم عنه أحيانا الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة والفساد. وفي أسوأ الحالات، انتهكت حقوق الإنسان، ووقعت حالات الاحتجاز التعسفي وفرض القيود غير المبررة على حرية التعبير. كما أن الاستثمارات المنتجة (في رأس المال البشري ورأس المال المادي) يمكنها أن تتأثر بسهولة في هكذا ظروف.

إن معالجة الأسباب الجذرية لهذه المسائل من شأنه أن يقوي آفاق السلام والازدهار في القرن الأفريقي. ويمكن للتعاون والتكامل الإقليميين أن يسرعا من النمو الاقتصادي، ويحسنا إدارة الموارد الطبيعية ويبنيا المرونة إزاء المخاطر ويعززا السلام والأمن.

ويُعد التعاون الإقليمي حاسماً في الإدارة الأكثر استدامة للموارد الطبيعية، والذي من شأنه أن يدعم جهود بناء المرونة أمام الصدمات المناخية (والصدمات الأخرى) ويزيد من إنتاج الأغذية والطاقة.

اتجاهات التنمية البشرية في القرن الأفريقي

تركز التنمية البشرية على أهمية توسيع نطاق قدرات الأشخاص وخياراتهم وقدراتهم على التصرّف وحرياتهم. ويتجاوز ذلك الروايات التي تختزل التنمية في زيادة في نصيب الفرد من الدخل وتركز على زيادة قدرات الفرد على الاستفادة من خدمات الصحة والتعليم وإجراءات السياسة الأخرى.[2] ولأن التنمية البشرية معنية بالرعاية، ولأنها تعترف بعمليات التبادل (وكذلك أوجه التآزر) بين ارتفاع مستويات المعيشة وتغير المناخ واستدامة البيئة، يمكن أن ننظر لنموذج التنمية البشرية كشكل آخر من التنمية المستدامة.[3] من الممكن أن نقيس التقدم الوطني في التنمية البشرية بمؤشر التنمية البشرية (HDI)[4]، الذي يرتب البلدان حسب البيانات المعيارية الدولية حول متوسط العمر المتوقع والتعليم (الذي يقاس من حيث سنوات التعليم الرسمي الفعلية والمتوقعة المكتملة)، وكذلك حسب نصيب الفرد الواحد من الدخل الوطني الإجمالي (GNI).

لقد عرقل انعدام الأمن السياسي والاقتصادي تقدم التنمية البشرية في منطقة القرن الأفريقي حيث قيم مؤشر التنمية البشرية تتراجع عامة وراء المعدلات الإقليمية والعالمية. فمن بين بلدان المنطقة الثمانية، أوغندا وكينيا فقط هما ضمن النطاق المتوسط للتنمية البشرية، بينما قيم مؤشر التنمية البشرية في جميع بلدان القرن الأفريقي تضعها ضمن آخر 25 في المائة من الدول على صعيد العالم. وعلى الرغم من ملاحظة التقدم في أغلب بلدان القرن الأفريقي قبل عام 2020، إلا أن جائحة كوفيد 19 التي وقعت في ذلك العام كان لها أثر خطير على آفاق التنمية البشرية.

ورغم أوجه التقدم المتواضعة المحرزة، لا يزال متوسط العمر المتوقع في القرن الأفريقي منخفضاً بشكل خطير مع أحدث البيانات التي تظهر أن متوسط العمر يتراوح ما بين 55.6 سنوات في جنوب السودان و 66.6 سنة في إريتريا. وبينما يتجاوز متوسط العمر المتوقع في القرن الأفريقي (63.8 سنوات) نظيره في أفريقيا جنوب الصحراء (60.6 سنوات)، إلا أنه لا يزال يتتبع المتوسطات العالمية (بلغ متوسط العمر المتوقع العالمي في عام 2022 72.0 سنة)، و كذلك متوسطات الدول العربية (71.3 سنة) والدول النامية بشكل عام (70.5 سنة). وتلقي هذه الثغرات الضوء على الحاجة الملحة لبذل جهود مستدامة وتقديم الدعم للمنطقة كي تحسن من ظروف المعيشة وتزيد من إمكانية الحصول على العناية الصحية الجيدة.

ويظهر من بيانات عدد سنوات الدراسة المتوقعة والمتوسطة تباين ملحوظ بين بلدان القرن الأفريقي. بينما مدت أوغندا وكينيا بنتائج دراسية أعلى مقارنة ببلدان القرن الأفريقي الأخرى، غير أن بيانات عدد سنوات الدراسة المتوقعة ومتوسطها في عام 2022 تبدو أقل إيجابية في بلدان القرن الأفريقي الأخرى،مقارنة بالمتوسطات الإقليمية والعالمية.

وتكمن التفاوتات الأكبر في قياسات التنمية البشرية في القرن الأفريقي في مستويات الدخل الفردية، مما يعكس اختلاف المسارات الاقتصادية داخل المنطقة. ولا يزال جنوب السودان والصومال من البلدان ذات الدخل المنخفض (حسب ترتيب البنك الدولي). في السودان، ومنذ نشوب آخر صراع في نيسان/أبريل 2023، هبط دخل الأسر بشكل حاد، حسب دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI). وأشارت التقارير إلى أن الدخل انخفض بنسبة تزيد عن 40 في المئة في المناطق الريفية، مما زاد من سوء الأوضاع الاقتصادية المزرية بالفعل وزاد من أعداد السكان الذين يعيشون في وضع الفقر. وفي الطرف الآخر للنطاق، توجد كينيا وجيبوتي اللتان دخلتا ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

2. لمعرفة المزيد عن جذور ومحتوى التنمية البشرة، أنظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1990).

3. لمعرفة المزيد عن التنمية البشرية والتنمية المستدامة، أنظر نيومايير (2010).

4. دليل التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي لمعيارية المؤشرات الطبيعية لكل من أبعادها الثلاثة (حياة طويلة صحية، على دراية بالأحداث، وذو مستوى معيشة لائق). ويقاس البعد الصحي حسب العمر المتوقع عند الولادة. والبعد العلمي يقاس حسب عدد سنوات الدراسة للشخص البالغ 25 سنة وأكثر، وعدد السنوات الدراسية المتوقعة للأطفال في سن بدء الدراسة. أما بعد مستوى المعيشة فيقاس بحصة الفرد من الناتج الوطني الإجمالي. قيم الأبعاد الثلاثة التي تشكل مؤشر التنمية البشرية تُجمع بعد ذلك في مؤشر مركب. لمعرفة المزيد حول مؤشر التنمية البشرية وأقاربه، أنظر https://hdr.undp.org/data-center.

ولا تزال اللامساواة تشكل تحدياً هاماً في القرن الأفريقي. ففي عام 2022، سجلت جميع بلدان المنطقة خسارات ملحوظة في التنمية البشرية بسبب اللامساواة في مجالات التعليم والصحة والدخل (حسب قياس الاختلاف بين مؤشر التنمية البشرية فيها ومؤشرات التنمية البشرية المعدلة حسب عدم المساواة). وتفاوتت الخسارة ما بين 26 في المئة في كينيا حتى 42 في المئة في جنوب السودان (الذي سجل ثالث أكبر خسارة في العالم). ومما يزيد من تفاقم هذه المسألة عدم المساواة الواضح بين النوعين الاجتماعيين الذي تميز بالمشاركة المحدودة للمرأة في القوى العاملة والتمثيل السياسي وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وغالباً ما تتجاوز هذه التفاوتات المعدلات العالمية. لذا، زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة من شأنه أن يحقق مكاسب كبيرة في مجال التنمية البشرية ويطلق العنان لإمكانات غير مستغلة للتقدم الاقتصادي والمجتمعي.

تكمن وراء هذه التحديات حواجز هيكلية، بما فيها تقييد الوصول إلى المياه والطاقة والغذاء وآثار النزاعات والكوارث والنزوح المزعزعة للاستقرار. كما تواجه حكومات القرن الأفريقي تحديات كبيرة في التزويد بالمياه العذبة النظيفة، والمرافق الصحية والخدمات الأساسية الأخرى. ويتفاقم ذلك بسبب التغير المناخي الذي أدى لفترات من الندرة الحادة للمياه. وتشير آخر البيانات إلى أن ثلث سكان بلدان القرن الأفريقي على الأقل (ما عدا جيبوتي) لا يحصلون على خدمات المياه العذبة الأساسية. الوضع صعب بشكل خاص في المناطق الريفية وبين السكان النازحين، حيث تنتشر تحديات ندرة المياه والتلوث بشكل أكبر. كما يبدو أيضا أن الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية لا يزال محدوداً. وفي جميع بلدان القرن الأفريقي، عدا جيبوتي، يفتقر أكثر من ثلثيّ السكان إلى الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. كما أن قلة الاستثمار في مرافق المياه قد ساهم في رفع تكلفة الحصول على مصادر المياه المحسنة حتى أصبحت باهظة التكلفة وفي غير المتناول للعديد، وخاصة في المناطق التي تعاني من الجفاف. وفي الوقت نفسه، زاد الطلب على المياه بسبب نمو السكان والاقتصاد السريع، مما أنهك الأنظمة البلدية (وخاصة في الأحياء العشوائية).

ولا يزال الحصول على الكهرباء يشكل تحدياً في المنطقة، بتفاوتات ملحوظة بشكل خاص في المناطق الريفية. علاوة على ما تسببه من تدني في جودة المعيشة، فإن خدمة الكهرباء غير المستقرة تحد من تأسيس الأعمال التجارية وتوسعها. ويعد توسيع توفير الكهرباء من الأهداف الحاسمة في المنطقة، ويتطلب استثماراً مستمراً في البنية التحتية، ومشاريع الطاقة المتجددة، والتعاون الدولي من أجل توسيع إمدادات الكهرباء بشكل دائم. وفي الوقت الحالي، أقل من ثلثيّ سكان بلدان القرن الأفريقي يستفيدون من خدمة تزويد الطاقة المستمرة والموثوقة.

ويعاني القرن الأفريقي في الوقت الحالي من أسوأ أزمة غذائية في العالم والتي كانت محصلة فترات جفاف طويلة ونزاعات وعدم استقرار سياسي واقتصادي. كانت حصص السكان المصنفين على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أوالحاد في بلدان القرن الأفريقي ترتفع بشكل عام في العقد الماضي- وخاصة في إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان والسودان. وما بين 2020 و2022، قُدِّرأن ما لا يقل عن نصف سكان بلدان القرن الأفريقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو حاد. كما نزح ما يقرب من 23.4 مليون نسمة داخلياً أو أجبروا على الهجرة، من ضمنهم 5 مليون لاجئ وطالب لجوء و18.4 مليون فرد نازحين داخلياً.

نحو تنمية مستدامة

يفترض هذا التقرير حول التنمية البشرية أن تمتين القدرات الجماعية في المنطقة من خلال توسيع التعاون الإقليمي و(حيثما كان ذلك ممكناً) التكامل فيما بينها من شأنه أن يساعد بلدان القرن الأفريقي على معالجة التحديات المشتركة بشكل أفضل و بفعالية أكبر. فمن خلال تعزيز الفرص الاجتماعية الاقتصادية للناس وضمان المساواة في الحصول على الموارد وتعزيز الحوكمة الأكثر فعالية، من شأن هذا التعاون إطلاق العنان لإمكانات التنمية وتعزيز المرونة في جميع أنحاء المنطقة.

ويسلط الضوء على ثلاث محاور أساسية قد يتركز حولها التعاون الإقليمي: التجارة المعززة بين الأقاليم؛ زيادة الاستدامة والمرونة في متلازمة المياه والطاقة والغذاء؛ وتعزيز فعالية السلام والحكم.

التجارة بين الأقاليم

يمكن للتجارة بين الأقاليم أن تكون الدافع المحوري للتنمية البشرية داخل القرن الأفريقي. ومع ذلك، التجارة بين بلدان القرن الأفريقي لا تزال محدودة بسبب التعقيدات التنظيمية، البنية التحتية غير الكافية، الأنشطة غير الرسمية، عدم الاستقرار السياسي والنزاعات. فقط 12 في المئة من صادرات (المعلن عنها) بلدان القرن الأفريقي تتجه نحو المنطقة، بينما 6 في المئة فقط من الواردات (المعلن عنها) تأتي من المنطقة، في عام 2022.[5] وعلاوة على ذلك، التجارة بين الأقاليم المعلن عنها بدأت في التراجع منذ 2010. وفي عام 2022، تداولت البلدان بشكل أساسي السلع المصنعة (57 في المئة من السلع المتداولة إقليمياً و62 في المئة من إجمالي السلع المتداولة عام 2022)، تبعتها السلع الغذائية المعالجة (11 في المئة من السلع الغذائية المتداولة إقليمياً و11 في المئة من إجمالي السلع الغذائية المتداولة عام 2022). تشكل إثيوبيا وكينيا أكبر سوق للاستيراد وتوريد الصادرات في المنطقة.

دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية حيز التنفيذ عام 2021، حيث وقعت 54 دولة من دول الاتحاد الأفريقي على اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA) وصادقت عليها في يناير 2024.[6] تسعى الاتفاقية إلى إزالة الرسوم الجمركية عن 90 في المئة من تجارة الدول الأعضاء، وخفض التدابير غير الجمركية (NTMs) التي تحد من التجارة[7] بدون داع. وبدءاً من كانون الأول/ديسمبر 2024، وقعت جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا اتفاقية التجارة الحرة للقارة الأفريقية وصدقت عليها، فيما وقعت الصومال وجنوب السودان والسودان الاتفاقية ولكنها لم تصادق عليها بعد. توصل تقييم لصندوق النقد الدولي (IMF) إلى أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية قد تعزز التجارة بين بلدان أفريقيا بنسبة 52 في المئة بحلول عام 2025، وتزيد من الدخل الأفريقي بواقع 450 مليار دولاراً أمريكياً بحلول 2035، وتنتشل 30 مليون أفريقي من الفقر المدقع.[8] يعتمد نجاح اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية على تطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية اللازمة لتوسيع التجارة عبر القارة وتقليل أو حتى إلغاء التدابير غير التعريفية غير المبررة من ضمن عوامل أخرى.

يعني تسخير إمكانات اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية لبلدان القرن الأفريقي، الاستثمار في تعزيز قدرات الأفراد للاستفادة من التجارة وتمتين الروابط بين التجارة والتنمية البشرية. استثمر القرن الأفريقي أموالا هائلة في بناء المرافق التكميلية، بما فيه تطوير الطرق والموانئ والمطارات وخطوط السكك الحديدية. ومن المتوقع أن تولد هذه المشاريع تأثيرات مضاعفة إيجابية للمجتمعات الواقعة بالقرب منها. كما يمكنها أن تساعد جهات فاعلة أخرى (مثل موردي الخدمات العامة) لكي يخدموا بشكل أفضل المناطق الحدودية. إن الاستثمار في مرافق النقل والاتصالات يشكل وسيلة جذب للأفراد والمهارات ورؤوس الأموال. كذلك، تساعد حركة الأفراد والسلع والخدمات السريعة على تعزيز فرص التكامل. كما أن البلدان المتكاملة اقتصادياً تخلق اعتمادًا متبادلًاالذي يحفز على تجنب النزاعات وحلها وإدارتها سلميًا. وقد يقود ذلك إلى تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية المتبادلة وخلق الحوافز التي تشجع الدول على المحافظة على علاقات سلمية.

ومن الأمثلة الهامة، بناء شبكة سكة حديد بين جيبوتي وإثيوبيا تغطي 4744 كم، افتتحت عام 2016، وبدأت العمل في نفس العام. بدأ المشروع عام 2012، ويشمل تطوير ميناء لامو وممر النقل بين لامو وجنوب السودان وإثيوبيا، إنشاء ميناء جديد على ساحل كينيا، مصمماً بحيث يربط بشكل أفضل الأراضي غير الساحلية في جنوب السودان وإثيوبيا بالمحيط الهندي، وبالتالي يسهل الوصول المباشر إلى طرق التجارة الدولية. ومن خلال تعزيز القدرات اللوجستية وتقليل تكلفة النقل، يتوقع أن يحفز الممر التجارة داخل المنطقة ويجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاعات مثل الزراعة والطاقة. ومن المتوقع أن تشجع المرافق المحسنة النمو الاقتصادي، وتجذب الشراكات التجارية العالمية، وتعزز الاستقرار الإقليمي من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدان المشاركة.

يوجد أيضا مشاريع تهدف لتصدير الطاقة الكهرومائية والامتيازات المائية للبلدان المجاورة ضمن مجمع الطاقة في شرق أفريقيا (EAPP). كما أن الربط الجوي في المنطقة (وخارجها) من بين الأكثر تقدمًا في أفريقيا ويستمر في التوسع . تعمل مبادرة القرن الأفريقي، التي بدأتها جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال وإريتريا عام 2019 (بدعم من شركاء دوليين مثل البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية - وكذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تشارك فيها جميع بلدان القرن الأفريقي كأعضاء)، على تعزيز التكامل الإقليمي والاستقرار والتنمية. ومن المشاريع الرئيسية التي تشملها هذه المبادرة ممر إثيوبيا – جيبوتي الذي يشكل طريق النقل البري والسكك الحديدية الحيوي معززاً الوصلات بين إثيوبيا وميناء جيبوتي.

5. وجدت دراسة أجراها البنك الدولي أن التجارة الحدودية لدول القرن الأفريقي غير المسجلة أو غير المبلغ عنها يمكن أن تصل إلى 20 ضعف الأحجام المسجلة رسمياً (البنك الدولي 2021).
6. يحدد جدول أعمال الاتحاد الأفريقي 2063 التكامل الإقليمي بين تحولاته الخمسة الرئيسية ساعياً إلى زيادة حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال وزيادة التجارة بين الدول الأفريقية.
7. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2024
8. صندوق النقد الدولي (2023)، *تكامل التجارة في أفريقيا: إطلاق العنان لقدرات القارة في عالم متغير*، (2023)، واشنطن العاصمة.

الإصلاحات السياسية التي دعت إليها اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية لدول القرن الأفريقي AfCFTA من شأنها أن تعود بمكاسب جمة على بلدان القرن الأفريقي. ولكي نقدر حجمها، طبقنا نموذج حساب التوازن العام القابل للحساب (CGE) على منطقة القرن الأفريقي. تمت محاكاة أثر الإزالة الكاملة للتعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منطقة القرن الأفريقي من أجل إعطاء تقدير أعلى لأثر إصلاح السياسة التجارية المحتمل. نتائج نموذج حساب التوازن العام القابل للحساب تشير إلى أن إلغاء الرسوم الجمركية والإجراءات غير الجمركية (حسب AfCFTA) من شأنه أن يدر زيادة تراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي لمنطقة القرن الأفريقي بواقع 3.9 في المئة بحلول 2030، وبمكاسب تعود بشكل خاص على كينيا وإثيوبيا وجنوب السودان (الشكل 1). وهناك 1 مليون فرصة عمل إضافية سيتم خلقها بحلول عام 2030 (الشكل 2).

وبافتراض توجيه نصف مكاسب الناتج الإجمالي المحلي التي حصلنا عليها من تطبيق نموذج حساب التوازن العام العادل نحو نفقات التعليم العام والصحة (وإذا كانت الإصلاحات في هذا المجال قادرة على تحسين الإدارة في مجال الصحة والتعليم ومجالات اجتماعية أخرى ذات الصلة، لتعزيز كفاءة القطاع العام)، يمكن أن يتسارع تقدم التنمية البشرية في بلدان القرن الأفريقي بشكل كبير(جدول 1). وعلى المدى القصير (2024 - 2027) يمكن أن تتسارع خطى التنمية البشرية في كينيا لتكسب حتى 6.2 سنة، وفي إثيوبيا حتى 2.3 سنة، وأوغندا حتى 1.3 سنة. وعلى المدى المتوسط (2028 - 2030) يمكن أن تساعد هذه الاستثمارات في تسريع خطى التنمية البشرية في كينيا لتكسب حتى 8.9 سنة، وفي إثيوبيا حتى 3.2 سنة، وفي جيبوتي حتى 2.8 سنة، وأوغندا حتى 1.9 سنة.

الشكل 1 *مكاسب الناتج المحلي الإجمالي التراكمية المحتملة من الإصلاحات التجارية خلال فترة (2024-2030)*

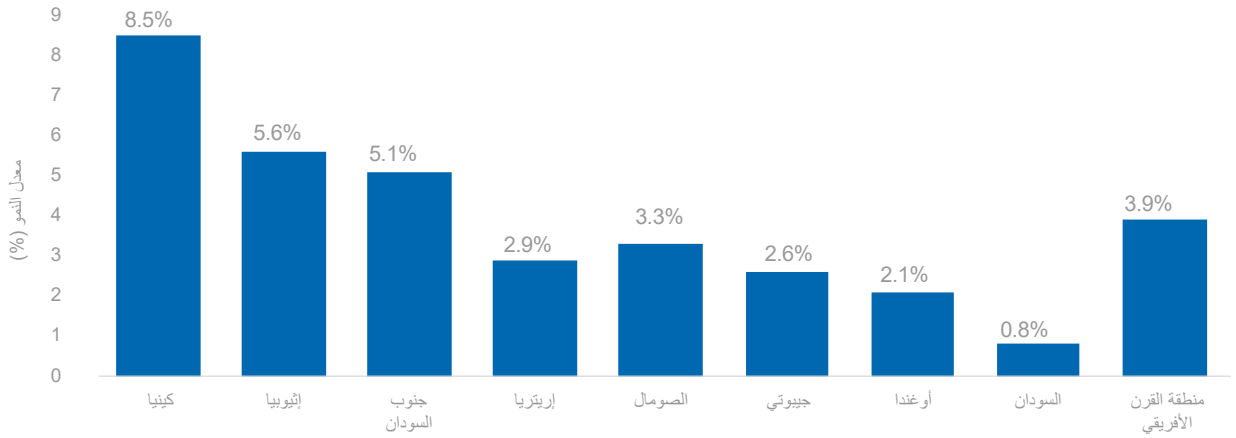

المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الشكل 2 *نمو العمالة التراكمي المتوقع (2024-2030)*

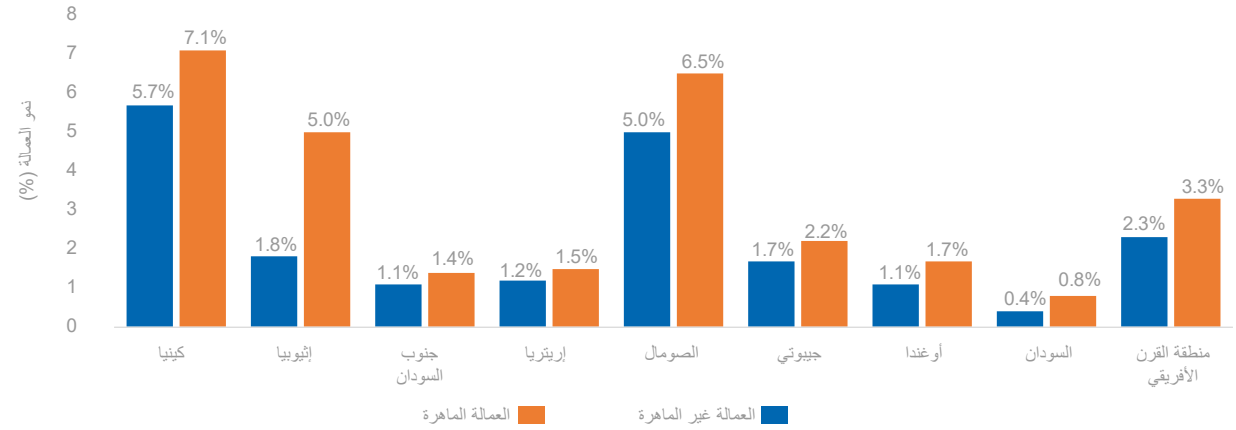

المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجدول 1 *تقدم التنمية البشرية المتوقع في القرن الأفريقي*

	السيناريوهات المستقبلية					
	لا تجارة		على المدى القصير (2024 - 2027)		على المدى المتوسط (2028 - 2030)	
	مؤشر التنمية البشرية 2027	مؤشر التنمية البشرية 2030	مؤشر التنمية البشرية 2025	عدد السنوات المكتسبة	مؤشر التنمية البشرية 2030	عدد السنوات المكتسبة
جيبوتي	0.532	0.563	0.535	0.4	0.580	2.8
إثيوبيا	0.506	0.531	0.517	2.3	0.547	3.2
كينيا	0.609	0.622	0.625	6.2	0.646	8.9
السودان	0.516	0.515	0.517	0.3	0.517	0.5
أوغندا	0.560	0.576	0.564	1.3	0.583	1.9

المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تعزيز الاستدامة والمرونة في ظل الترابط بين الماء والطاقة والغذاء

إن تفاقم مصادر الهشاشة يهدد بتباطؤ أو حتى تراجع التقدم المحرز في مجال التنمية الذي حققته بلدان القرن الأفريقي في مجالات أمن الغذاء والطاقة والماء وفي الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية التي تقوم عليها. تشجع عدة بلدان إنتاج الأغذية بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي وزيادة مداخيل تصدير الأغذية. غير أن الزيادة في إنتاج الأغذية تتم على حساب مجال آخر - خاصة وأن إنتاجها يتطلب ري في المناطق المعتمدة على الطاقة الكهرومائية وتعاني من شح المياه. وبشكل مماثل، فإن الطاقة حيوية لكلا الأمن الغذائي والتنمية. ومع ذلك، فإن تكريس المزيد من الأراضي والمياه لتنمية الوقود الحيوي (لأسباب تتعلق بأمن الطاقة) من شأنه أن يضغط على إنتاج الغذاء ويزيد من انعدام الأمن الغذائي.

إن ارتفاع مستويات الحرارة وتزايد التفاوت في أنماط هطول الأمطار يفاقم هذه المقايضات في القرن الأفريقي. فمنذ عام 2000، عانت المنطقة من 16 موجة جفاف (فانك وآخرون، 2019). وما بين 2018 و2023، شهدت بلدان القرن الأفريقي أسوأ موجة جفاف منذ 40 سنة، إذ قضت على أغلب محاصيل الصومال والمناطق شبه القاحلة في كينيا وإثيوبيا، كما نفق نحو 3.6 مليون رأس ماشية، ودفع بما يناهز 16.7 مليون نسمة إلى حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد.

بالتالي، الإدارة المستدامة لموارد الماء والطاقة والغذاء (بما يتماشى مع منطق نموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية) أمر أساسي لآفاق التنمية في بلدان القرن الأفريقي. ولأن معظم الموارد المائية للمنطقة تقع في أحواض الأنهار العابرة للحدود (وطبقات المياه الجوفية)، فإن الإدارة المستدامة للمياه تتطلب التعاون على المستوى الإقليمي. وضمن بلدان القرن الأفريقي، تتمتع إثيوبيا بوضع متميز حيث أنها تستضيف منابع نظامي المياه الدائمين الرئيسيين في المنطقة: حوضا نهر النيل ونهر جوبا - شابيل (الشكل 3). هذان الحوضان هما ذات أهمية حاسمة للدول المجاورة، وكذلك إثيوبيا. في هذه الأوضاع، تلعب لجان أحواض الأنهار المشتركة بين الدول في ما بين البلدان المشاطئة (مثل لجنة حوض نهر النيل) دوراً حيوياً في الإدارة المستدامة لموارد المياه- وفي أنظمة الغذاء والطاقة المعتمدة عليها.

الشكل 3 *أحواض الأنهار المشتركة وطبقات المياه الجوفية في القرن الأفريقي*

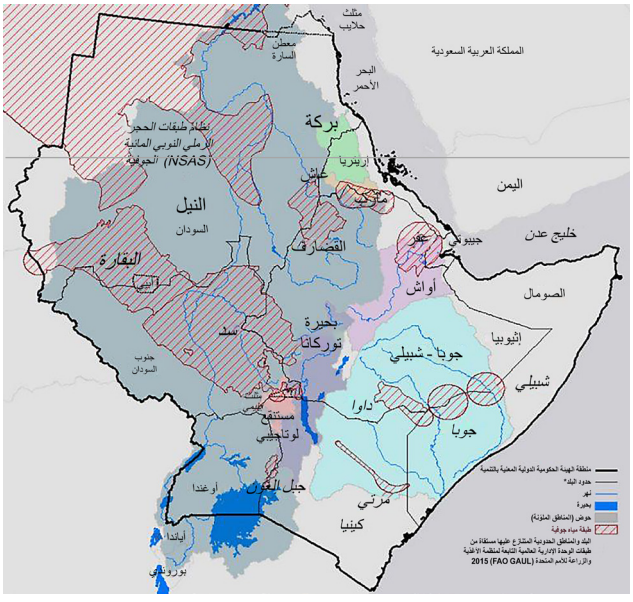

المصدر: معتمد من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2024)

الشكل 4 *الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة بدءاً من 2020*

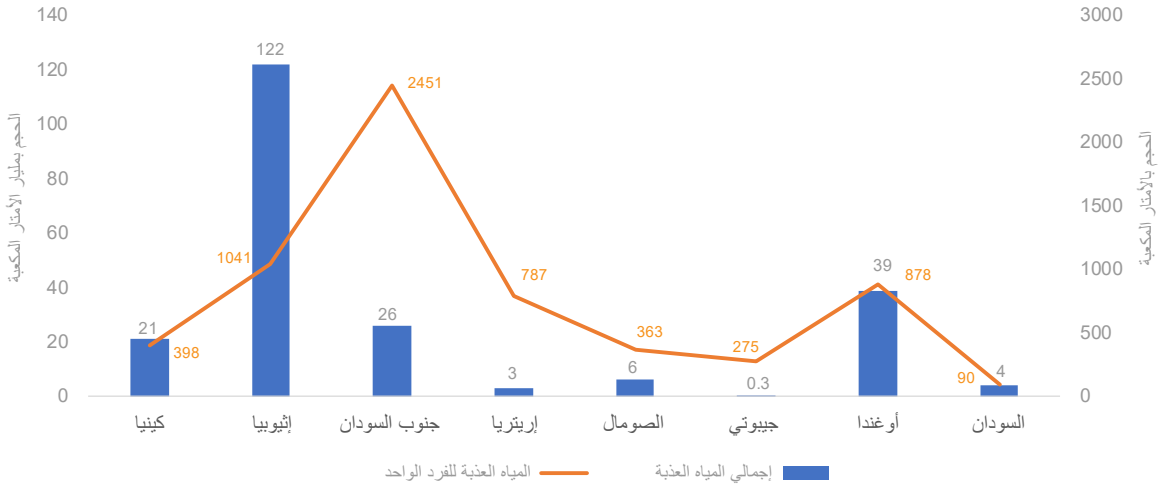

المصدر: إعداد المؤلفين باستخدام معلومات معتمدة من البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة

الشكل 5 *توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الوقود في القرن الأفريقي (2020)*

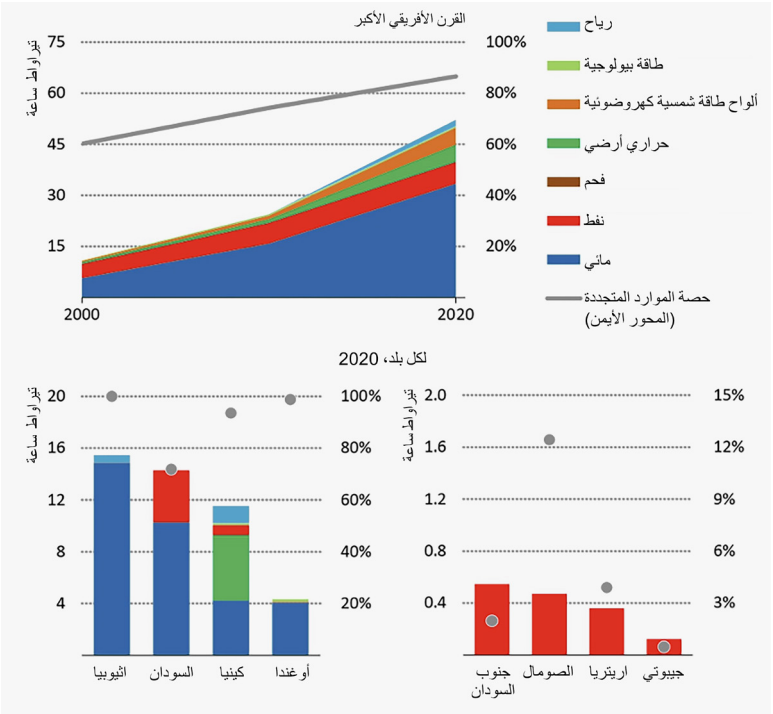

المصدر: معتمد من وكالة الطاقة الدولية (2022).

كما تلقي هذه الاتجاهات أيضا الضوء على أهمية استكشاف الخيارات لبناء سدود ومحطات كهرومائية جديدة بقدرة تخزين لعدة سنوات، مما يؤدي إلى خفض مخاطر الفيضانات ويزيد من قدرة الري وتوليد الطاقة المائية. التعاون الإقليمي أثناء مرحلة بناءها (مثلا عبر تشكيل اتحادات إدارية ومالية بين الدول التي يمكن أن يدعمها شركاء التنمية) قد يمهد الطريق للتعاون الإقليمي في تخصيص الكهرباء وماء الري من هذه المرافق.

غالبا ما تنظر البلدان المشاطئة لإدارة حوض النهر من منظور الأمن الوطني والسيادة الاقتصادية. غير أن الحصول على المياه لا يضمن بالضرورة الأمن أو الازدهار. مثلا، يملك جنوب السودان موارد مائية شاسعة (خاصة على أساس نصيب كل فرد، أنظر الشكل 4)، حيث أنه يستفد من السهول المعرّضة لفيضان النيل ومن الأمطار الموسمية. غير أنه بسبب تحديات إدارة المياه، وانخفاض مستويات الاستثمار في الهياكل الأساسية للمياه، وفترات عدم الاستقرار السياسي المتكررة ونزوح السكان، لا يزال انعدام الأمن المائي مرتفع في جنوب السودان.[9]

9. يدرج معهد الموارد العالمي الصومال وجنوب السودان بين البلدان السبعة التي تواجه أعلى مستويات انعدام الأمن المائي العالمي.

تمتلك منطقة القرن الأفريقي واحدة من أعلى حصص الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة (أكثر من 85 في المئة، الشكل 5) ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى مواردها المائية. ويعتمد توليد الكهرباء في ثلاثة من أكبر الاقتصادات الأربعة في القرن الأفريقي (إثيوبيا والسودان وأوغندا) إلى حد كبيرعلى الطاقة الكهرومائية، بحيث تنتج إثيوبيا وأوغندا كل الطاقة الكهربائية تقريباً التي تستهلكانها من هذا المصدر. وحتى السودان، الذي يعتمد بقدر كبير على استيراد النفط، يولد أغلب طاقته من سدود النيل.

ولقد ساعدت الاستثمارات في الطاقة الكهرومائية هذه البلدان في تزويد أقسام متزايدة من سكانها بالطاقة الكهربائية. كما زادت إثيوبيا وكينيا بشكل كبير نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء (من 10 في المئة إلى 54 في المئة ومن 17 في المئة إلى 77 في المئة على التوالي) ما بين 2010 و2020. كما قطعت أوغندا خطوات كبيرة في مجال الكهربة من خلال الاستثمارات في الطاقة الكهرومائية، مما زاد أعداد سكانها الذين يحصلون على الكهرباء من 9 في المئة إلى 45 في المئة خلال هذه الفترة. ويمثل الصومال حالة خاصة إذ أنه يفتقر لشبكة وطنية كهربائية خارج مدنه الرئيسية.

يسلط ذلك الضوء على أهمية الاستثمارات الإضافية في نقل وتوزيع الكهرباء (وهي حاجة تشترك فيها مع الكثير من البلدان المجاورة). لكن ورغم هذا التحدي، فقد ارتفع معدل الكهربة في الصومال إلى ما يقارب 50 في المئة، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى

الشكل 6 *الترابط بين شبكات الطاقة في القرن الأفريقي والبلدان المجاورة*

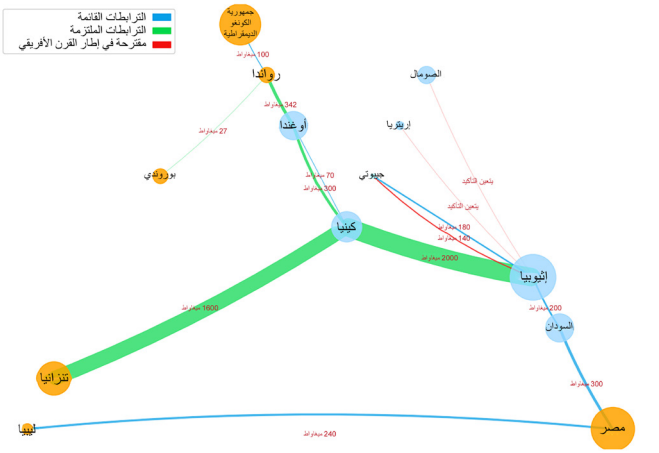

المصدر: صيغ بالاستعانة بريمي، ت. وشاتوبادياي، د. (2020)
صيغ باستخدام معلومات مستقاة من ريمي، ت وشاتوبادياي، د (2020)
ملاحظة: تمثل العقد الزرقاء بلدان القرن الأفريقي، والعقد الصفراء باقي أفريقيا.
أحجام العقد متناسبة مع سكان البلدان وتتناسب أحجام الحواف مع سعة الربط البيني

بروز سوق الطاقة النشط في المناطق الخارجة عن شبكة الكهرباء. ومع ذلك، الغالبية العظمى من العمليات خارج الشبكة تعتمد على مولدات تعمل بالديزل التي لها آثار سلبية على البيئة والصحة ولا تستيفد من انخفاض أسعار الطاقة المتجددة. بينما تشير بيانات البنك الدولي إلى أن 8 في المئة فقط من سكان جنوب السودان كانوا يحصلون على الكهرباء في 2022. و فضلا عن ذلك، فإن السودان كان الوحيد القادر على مد أكثر من نصف عدد سكانه بوقود نظيف للطهي (عام 2022)، بينما في باقي بلدان القرن الأفريقي كانت تقل هذه الحصة عن الثلث. في إثيوبيا وإريتريا والصومال وجنوب السودان، كان أقل من 10 في المئة من عدد السكان يحصل على التكنولوجيات والوقود النظيف.

وعلى الرغم من التقدم الكبير، لا تزال المنطقة تعاني من نقص كبير في الحصول على إمدادات الطاقة المستدامة والموثوقة. فما يناهز 140 مليون نسمة لا يزالون بدون كهرباء ويعاني غالبية السكان من نقص في الوقود النظيف للطهي والتكنولوجيات (وكالة الطاقة الدولية، 2022). وفي الوقت نفسه، وبفضل نمو السكان والاقتصاد، ارتفع استهلاك الكهرباء في منطقة القرن الأفريقي بواقع 3 في المئة سنوياً خلال العقد الماضي - ويبدو أن هذا النمو سيستمر (ما لم يكن يتسارع) في المستقبل المنظور (نفس المرجع).

نظراً إلى أن توليد الطاقة من الوقود الأحفوري في أغلب بلدان القرن الأفريقي مكلفاً للغاية مقارنة بالطاقة المتجددة،[10] يبدو أن الطلب في المنطقة على مصادر الطاقة الكهرومائية (وعلى الماء المعزز لها) متجه للنمو - مواكبا في ذلك مخاطر المناخ التي تؤثر على هذه المصادر. وفي الوقت نفسه، إثيوبيا وكينيا و(إلى حد أقل) أوغندا تجلب المزيد من القدرة على توليد الطاقة المتجددة إلى الإنترنت ، بحيث أصبحت (أو يمكنها أن تصبح) من مصدري الكهرباء الصافية. يسلط هذا الضوء على الحاجة للتعاون الإقليمي من أجل زيادة الاستثمارات في شبكة نقل الطاقة الإقليمية. قدرة بلدان القرن الأفريقي على استيراد الطاقة من البلدان المجاورة ذات قدرة التوليد الفائضة من شأنها أن تزيد من الإمداد بالكهرباء وتعزز موثوقية الإمداد بينما تحافظ أيضا على انخفاض انبعاثات الكربون الإقليمية.

وعلى ضوء هذه المخاطر، وأهمية الطاقة الكهرومائية واللامساواة في توزيع مصادر الماء في المنطقة، فإن التجارة الموسعة للكهرباء في بلدان القرن الأفريقي ستكون مفيدة للغاية. فالعديد من بلدان المنطقة يعتمد بالفعل على الطاقة المستوردة (الشكل 6). جيبوتي، مثلاً، تستورد 80 في المئة من حاجتها من الطاقة الكهرومائية فيما أن التعاون الإقليمي من أجل توسيع روابط الطاقة ذات الجهد العالي بين البلدان ذات القدرة الكبيرة على توليد الكهرباء وتلك التي تفتقر لقدرة التوليد (مثل الصومال وجنوب السودان) من شأنه أن يبني القدرة على التكيف مع تغير المناخ ويلبي الاحتياجات الوطنية للطاقة. المزيد من الطاقة وروابط النقل الأفضل من شأنهما أن يساعدا بلدان القرن الأفريقي في توسيع شبكاتها الوطنية وخاصة نحو المناطق الريفية. كما أن توسيع تجارة الطاقة بين الأقاليم من شأنه أن يعمق المصالح المشتركة بتكامل وتعاون بلدان المنطقة.

10.في كينيا مثلاً، كيلوواط/ساعة من الكهرباء المولدة من الطاقة الحرارية التي تعمل بالديزل أو الغاز هي حالياً مكلفة بنسبة أربعة أضعاف بقدر الكهرباء المولدة من الطاقة الكهرومائية.

الشكل 7 : *الآثار المتوقعة على المدى الطويل لزيادة درجات الحرارة على اقتصاديات القرن الأفريقي**

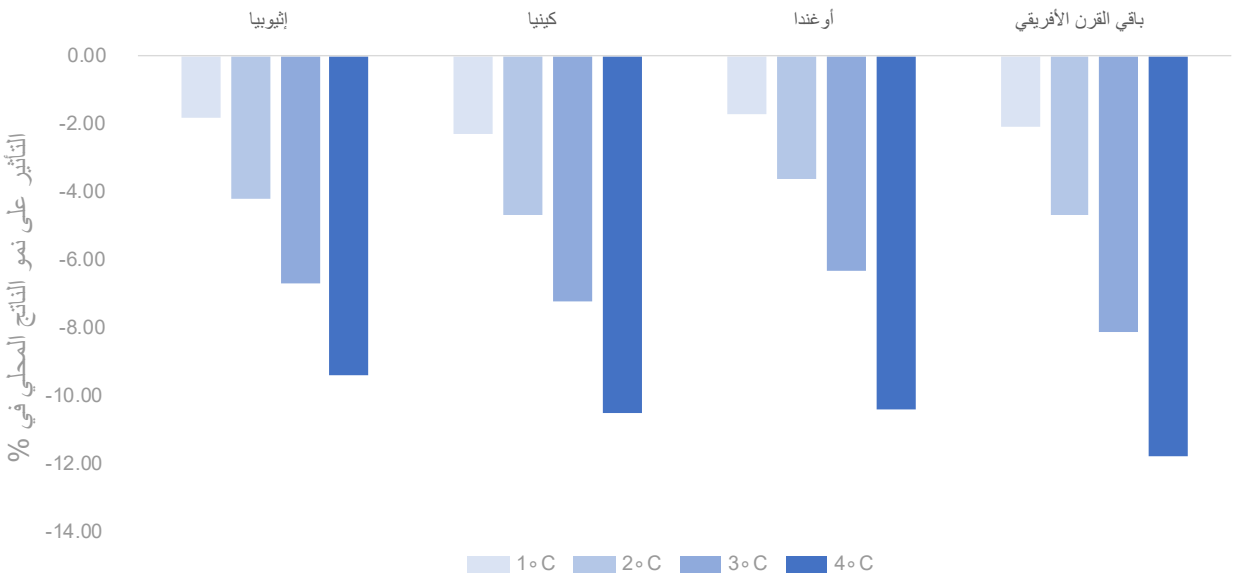

المصدر: كومباس ت. وآخرون (2018)
*ملاحظة: *البيانات متوفرة فقط للبلدان المبينة أعلاه. يتضمن باقي شرق أفريقيا بلداناً ليست ضمن منطقة القرن الأفريقي مثل تانزانيا ورواندا وبوروندي.*

وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بمدى تأثير التغير المناخي على النمو الاقتصادي وسبل العيش، إلا أن الأثر سلبي، ومنطقة القرن الأفريقي هي من أكثر المناطق تضرراً على مستوى العالم. وجد كومباس وآخرون (2018) أن الانخفاض السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان القرن الأفريقي قد يصل إلى أكثر من 10 في المئة على المدى الطويل (الشكل 7).

لا يوجد سوى عدد قليل من المناطق في العالم التي تعد معرضة لمخاطر تغير المناخ والصدمات البيئية أكثر من القرن الأفريقي. وقد يساعد التعاون الإقليمي المتزايد بلدان منطقة القرن الأفريقي على حسن إدارة التحديات ذات الصلة بالأمن الغذائي والطاقة والماء التي تواجهها. كما أن الإجراءات التي تسعى إلى زيادة التجارة بين الأقاليم في الغذاء والكهرباء من شأنها أن تأتي بالفوائد على المنطقة بأكملها. إدارة مصدر الماء (فيما يتعلق بأحواض النهر والمياه الجوفية) يمكن أن تتحسن على نحو مماثل من خلال التعاون الإقليمي. والجهود الوطنية التي ترمي إلى تشجيع التنمية البشرية ستستفيد كثيراً من خلال تسريع تنفيذ المبادرات الحالية الإقليمية في هذه المناطق (مثل منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، برنامج نقل الطاقة الإقليمي)، وأيضا تطوير مبادرات جديدة.

تعزيز فعالية السلام والحوكمة

إن تحديات الحكم والصراعات تهدد الأمن البشري وتبطئ تقدم التنمية البشرية في القرن الأفريقي. وفي أجزاء من المنطقة، ساهمت سياسات الهوية الراسخة والسلطة والموارد بالاقتران مع المظالم التاريخية وآثار الكوارث الطبيعية والجائحات، في الهشاشة الطويلة الأمد والتحديات المتفاقمة في مجال الحكم. وعلى النقيض من ذلك، فإن مناخ الحكم الفعال والسلام والأمن يوفر أفضل بيئة كي تزدهر التنمية البشرية.

جلبت النزاعات والعنف خسارة في الأرواح وإصابات وتدميراً للممتلكات وانعكاسات في التنمية على ملايين الأشخاص في القرن الأفريقي. واضطر الكثيرون إلى أن يغادروا مساكنهم، ومجتمعاتهم المحلية، وبلادهم الأصلية بحثاً عن حياة أكثر أمنا. ويشير مؤشر السلام العالمي 2022 إلى أن النزاعات العنيفة في منطقة القرن الأفريقي ولدت خسائر وأضرار بلغت قيمتها 163 مليار دولاراً، ما يمثل 29 في المئة من المجموع العالمي. وفي عام 2023، من المحتمل أن تكون هذه الأرقام قد ارتفعت بشكل كبير بسبب تصاعد

الشكل 8 *الأثر الاقتصادي المقدّر للعنف في القرن الأفريقي (2021)*

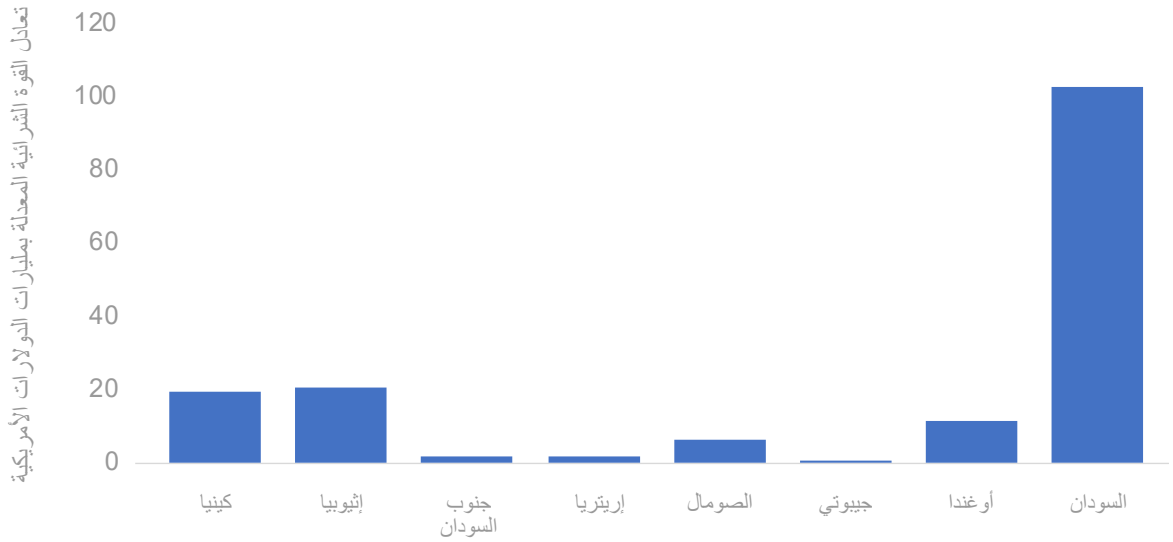

المصدر: مؤشر السلام العالمي (2022).[11]
ملاحظة: PPP تعني تعادل القوة الشرائية. مؤشر السلام العالمي 2022. يقدر الأثر الاقتصادي التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف إلى جانب- المضاعف الاقتصادي المطبق على التكاليف المباشرة.
أنظر https://reliefweb.int/report/ world/global-peace-index

الحرب في السودان والذي نجم عنه ما يقدر[12] بـ125 مليار دولاراً من الخسائر الاقتصادية خلال السنة الأولى من النزاع، ونزوح هائل لأكثر من 10.5 مليون شخصاً، وتدمير واسع النطاق في البنى التحتية ونظم الرعاية الصحية والخدمات الأساسية في المنطقة.

هذه العواقب الاقتصادية تحدث بشكل فوري ويمكن أن يكون لها آثار ضارة دائمة. فهي تعطل الإنتاجية، وتقوض الثقة في قطاع الأعمال وتعيق التنمية البشرية. وبمرور الوقت، تؤدي هذه الاختلالات إلى خفض الاستثمارات والإيرادات العامة، مما يؤدي إلى إضعاف فعالية ومشروعية المؤسسات الوطنية. كما أنها تخلق تدفقات من النازحين. ففي عام 2021 وحده، نزح 11.4 مليون نسمة داخلياً نتيجة الصراعات في المنطقة. فقد جاء في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) أن في ذلك العام، من بين 15 مليون لاجئاً وطالب لجوء في العالم، ما يقدر بـ 5 مليون تقريباً كانوا من القرن الأفريقي، مما يجعل المنطقة إحدى أكبر مصادر العالم للنازحين.[13]

تشير "نظرية السلام الديمقراطي" إلى أنه نادرا ما تدخل البلدان الديمقراطية في حروب ضد بعضها البعض (لاين، 2002؛ أوين، 2000؛ راي، 1995). ومن بين العوامل التي تمنع الحروب بين الديمقراطيات، المعايير المشتركة، والضوابط والموازين المؤسسية التي توزع السلطات، المساءلة الانتخابية والقانونية التي تقيد السلطة، واحترام سيادة القانون. وفي ضوء الترابط من خلال قنوات مثل التجارة، والإنتاج، والسياسات الاقتصادية الكلية، والبنى الأساسية، وحرية تنقل السكان، فإن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يمكنه أن يلعب دوراً محورياً في المساهمة في بناء السلام الإيجابي. وعندما تكون البلدان مترابطة اقتصادياً، فإنه من المرجح أن تفوق تكلفة الصراع ما تجنيه الدول من مكاسب. وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي يمكنه أن يعزز البيئات حيث يكون السلام ليس فقط خياراً معنوياً بل واقعياً يوائم المصالح الوطنية مع التعاون بدلاً من النزاع.

11. الناتج المحلي الإجمالي 2022: يقدر الأثر الاقتصادي التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف إلى جانب المضاعف الاقتصادي المطبق على التكاليف المباشرة. أنظر https://reliefweb.int/report/world/global-peace-index-2022.

12. المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). الأثر الاجتماعي الاقتصادي للنزاع المسلح على الأسر المعيشية الحضرية السودانية. (تم الدخول إليه في 31 كانون الثاني/يناير 2023).

13. مركز رصد النزوح الداخلي (2021). قاعدة بيانات النزوح الداخلي العالمية. IDMC (internal-displacement.org) (تم الدخول إليه في 31 كانون الثاني/يناير 2023)

تنعكس الروابط بين السلام والتنمية في العديد من وثائق السياسات الإقليمية والعالمية، بما فيها أجندة الأمم المتحدة 2030 بشأن التنمية المستدامة و مختلف أدوات الاتحاد الأفريقي (AU). فهي تؤكد أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام وأمن، وأن السلام يكون مهددا في غياب التنمية المستدامة. تعكس أهداف التنمية المستدامة هذا الترابط؛ مثلاً، الهدف رقم 16 (السلام، والعدالة، والمؤسسات القوية) يعزز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة.

أن التنفيذ الفعال للأطر المعيارية المؤسسية للاتحاد الأفريقي (AU) والجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs)، بما فيها الهيكل الأفريقي للسلام والأمن وهيكل الحكم الأفريقي، هي محورية للاستجابة لتلك التحديات. وهناك حاجة ماسة أيضاً للمصادقة في الوقت المناسب وتنفيذ ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، الميثاق الأفريقي بشأن القيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية، والبروتوكولات بشأن حرية تنقل الأفراد. كما ينبغي الانتهاء من مشروع بروتوكول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المتعلق بـ معاهدة الديمقراطية والحكم والانتخابات والتصديق عليه.

وعلى نحوٍ مماثل، من مهام جامعة الدول العربية (التي تضم بين أعضاءها، جيبوتي والصومال والسودان) تعزيز السلام والأمن والاستقرار من خلال منع نشوب النزاعات وحلها. فقد وضعت جامعة الدول العربية العديد من الأطر التي تعزز السلام والأمن، بما فيها الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن التي أطلقت عام 2024، وكذلك مبادرات بشأن المرأة والسلام والأمن ومكافحة الإرهاب. سيشكل تنسيق جهود الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مع الشركاء الآخرين عنصراً أساسياً لضمان السلام والأمن الطويليّ الأجل في القرن الأفريقي، لا سيما لمعالجة النزاع في السودان.

وعند النظر في القرن الأفريقي، من المهم أن نفرق بين "الدولة" و"الأمة" (صالح ومركاكيس، 1998). فالعديد من الدول ذات المجموعات العرقية والدينية والجغرافية المتنوعة داخل أراضيها فشلت في بناء أمة حيث تستطيع أن تعرّف تلك الجماعات عن نفسها على أنها تنتمي إلى نفس المواطنين والنظام السياسي والدولة. وبعض الأمم موزعة على عدة دول، مثل سكان الصومال الذين يعيشون في جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال. كما أن بعض الدول مثل إثيوبيا هي خليط من عدة أمم. مشاريع بناء الأمة التي تحاول فرض ثقافات ولغات وأديان معينة على الأشخاص الآخرين تخاطر بإثارة السخط والعنف والحرب. وبمثل الحال، فإن الاعتماد على سياسات الهوية لحشد الدوائر السياسية، وتشكيل منصات طائفية على أساس العرق، والدين، والجغرافية، غالبا ما كانت عواقبها وخيمة (في منطقة القرن الأفريقي وخارجها). وهكذا، يكون الحشد السياسي والعسكري والاجتماعي مندرجاً في سياسة القوة. قد تصبح القوة السياسية شركة للابتزاز وكسب المال في سوق سياسية مدفوعة بالهوية والسلطة وسياسة الموارد (دي وال، 2014).

تم إدخال متغيرات تفويض السلطة واللامركزية أو الفيدرالية في إثيوبيا والصومال والسودان وكينيا وجنوب السودان لإدارة الصراعات ومعالجة التحديات العميقة الجذور المتصلة بحوكمة التنوع. فإن تمت إدارتها جيداً، من شأن تلك المبادرات أن تساعد في معالجة تحديات حوكمة التنوع بشكل أفضل وتمكين المواطنين على المستوى المحلي للمساعدة في ضمان مساءلة الحكومة. كما يمكنها أيضا أن تحسن الحكم عبر الحدود والعلاقات الثنائية بين الدول. لذا، تبنى الاتحاد الأفريقي الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ اللامركزية، والحكم المحلي والتنمية المحلية؛ وميثاق القيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة. وقد أسفرت هذه الجهود نحو اللامركزية، عند تطبيقها بدرجات متفاوتة من الالتزام، عن مستويات مختلفة من النجاح. ولكن مما يؤسف له، أن ظهور القوى الشعبوية أدى في كثير من الأحيان إلى صراعات بين قوى المركزية واللامركزية. انتهت هذه الصراعات أحياناً بنشوب حروب أو جلبت معها النزاعات الحدودية بين الحكومات دون الإقليمية، إلى جانب نشر الأسلحة وإضفاء الصبغة العسكرية.

ومن المقبول بشكل واسع أن الانتخابات الشمولية والعادلة والشفافة تشكل شرطاً أساسياً لتحقيق الحكم الرشيد. وحالياً، تتراوح الانتخابات في منطقة القرن الأفريقي بين المشاركة والتسامح النسبي من جهة، والتنافس الشديد و عدم القدرةعلى المنافسة إلى حد كبير من جهة أخرى. وقد شابت بعض الانتخابات اعتداءات جسدية، واحتجازات وترهيب و مضايقة شخصيات المعارضة، بل وحتى القتل. الولايات التي تم الحصول عليها من الفوز الانتخابي الجدير بالثقة كان ينظر إليها أحياناً كشيك على بياض لتنفيذ سياسات بدون إشراك الناخبين وممثليهم أو مساءلتهم.

تعد الانتخابات عنصراً منتظم في السياسة في المنطقة (باستثناء إريتريا وجنوب السودان). لكن مع انضمام أجيال أكثر تنوعاً وترابطاً وصوتاً إلى الناخبين، اشتدت المنافسة والصراعات حول التصويت. كما حدث في إثيوبيا (2005، 2021)، وفي كينيا (2007)، وأوغندا (2010) وجيبوتي (2010)، والسودان (2005، 2015)، يمكن أن تمتد الاضطرابات الانتخابية والعنف إلى فترات ما بعد الانتخابات وتعرقل الانتقالات السياسية السلمية (ماكنايت، 2023). كما أن الناخبين الجدد والأصغر سناً والأكثر قوة يضعون أيضاً مؤسسات الدولة تحت ضغط أكبر من خلال تحدي حياد ومساءلة وقوة المؤسسات المعنية بالسلام والأمن مثل هيئات إدارة الانتخابات. (وتبرز كينيا كحالة استثنائية لأن عمليات الانتخابات التي جرت فيها عاميّ 2022 و2017 تمثل علامة بارزة في رحلة البلد الديمقراطية؛ مجموعة الأزمات الدولية، 2022).

وقع أكثر من 40 نزاعاً حول الحدود الاستعمارية في أفريقيا منذ تاريخ رسم حدودها الأصلية (فوشيه، 1991). وغالبا اعتبرت الحكومات المركزية المناطق الحدودية في القرن الأفريقي أنها غير قابلة للحياة اقتصادياً و ذات أهمية إنمائية ثانوية. وبالتالي، ظلت هذه المناطق إلى حد كبير خارج نطاق اختصاص الدولة مع تقليل حصول المجتمعات المحلية على الخدمات العامة. فنتج عن ذلك في غالبية الأحيان تزايد في المظالم التي تهدد استقرار الدولة وتعزز ظهور الجماعات المسلحة المتمردة، ومهربي السلع المحظورة، والتجار غير القانونيين، ولصوص الماشية، والمهربين والمتاجرين المخالفين. وكنتيجة لذلك، أصبحت مناطق حدودية كثيرة مسلحة إلى حد كبير ومؤمنة. عندما تخضع لحكم سيئ يمكن أن تصبح المناطق الحدودية أرضاً خصبة لانتشار الأسلحة الصغيرة والتطرف العنيف؛ فمنذ 1993 واجهت كل من إثيوبيا وكينيا وأوغندا اعتداءات إرهابية. ولقد تصاعدت النزاعات على الحدود أحياناً إلى حروب حدودية، كما حدث في الحرب بين إثيوبيا والصومال عام 1977، والنزاع بين إثيوبيا وإريتريا عام 1998، وبين جيبوتي وإريتريا عام 1995 و2008 وكذلك الحروب حول الحدود في جنوب السودان والسودان عام 2012 في أبيي وهجليج/بانتيو.

رداً على ذلك، بذل الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) والاتفاقات الثلاثية العديد من الجهود من أجل معالجة التحديات المتعلقة بالمصادر العابرة للحدود وحكم الحدود. ومن خلال معاهدة نيامي حول التعاون عبر الحدود، وبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي واستراتيجية حوكمة الحدود التابعة للاتحاد الأفريقي، ركزت مفوضية الاتحاد الأفريقي على تحويل الحدود التي رسمها الاستعمار إلى حدود مرنة وخضراء على مدار العقدين الأخيرين. ولقد عاون برنامج حدود الاتحاد الأفريقي جنوب السودان والسودان وأوغندا في حل النزاعات التي اندلعت بينها حول الحدود من خلال عقد اجتماعات تشاورية وإنشاء فريق فني تابع لبرنامج حدود الاتحاد الأفريقي من خبراء أفارقة في الشؤون الحدودية. ويمكن أن يستفيد العمل المقبل حول إدارة الموارد العابرة للحدود من خبرة هذا الفريق. الاتفاق الإطاري الشامل، ومبادرة حوض النيل العابر للحدود، والمفاوضات الثلاثية بين مصر وإثيوبيا والسودان تستخدم حالياً في إدارة استعمال مياه النيل كمورد عابر للحدود.

ولمعالجة مصادر انعدام الأمن الراسخة في منطقة القرن الأفريقي، يجب على الدول في المنطقة أن تعزز الاستجابة للمطالب الشعبية من خلال الشمولية والشفافية والمساءلة. كما أن تحسين نظام الحكم من شأنه أن يساعد على تسريع خطى التنمية وبناء السلام، بينما التنمية البشرية تعزز قدرات الدولة والمجتمع والفرد لمواجهة الشدائد. ومن شأن الحكم الأفضل أن يقلل من المنافسة على الموارد ويساعد في إدارة المنافسات حول الطاقة ويزيد التسامح إزاء التنوع وفي النهاية يحد من الصراعات العنيفة. إن التنمية البشرية والحكم الفعال يمكنهما أن يسيرا جنباً إلى جنب للحفاظ على السلام، ومن شأن السلام أن يعزز التنمية البشرية من خلال تقوية نظام الحكم الفعال وبناء المرونة الاجتماعية.

الولايات التكاملية والتداخلية، إلى جانب الأطر المعيارية، والمؤسسية والتعاونية التي وضعتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs)، والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، تركز على تحويل بلدان القرن الأفريقي من حيث المعايير والقدرات. فإذا ما نُفذت بشكل فعال، تستطيع هذه الأطر أن تساعد في معالجة التحديات التي تواجه القرن الأفريقي، ممكنة المنطقة من الاستفادة من الفرص التي تواجهها. غير أن مشاكل الحوكمة في عمل المؤسسات الإقليمية الحكومية الدولية كانت تقليدياً مشروطة بمسائل الأمن والتكامل الاقتصادي والتنمية (مارو وفاسي، 2015). وتتأثر هذه الهيئات الحكومية الدولية بطبيعة الحال بامتيازات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالحكم الداخلي، والانتخابات وقضايا حقوق الإنسان. ومع ذلك تركز هذه المؤسسات بشكل متزايد (بدعم من المجتمع الدولي) على تعزيز الحكم الرشيد، بما فيه إرسال مراقبين للانتخابات إلى بلدان القرن الأفريقي.

المضي قدماً

إن بلدان القرن الأفريقي تملك مواقع جغرافية سياسية استراتيجية وموارد بشرية وطبيعية هائلة. غير أنها تواجه تحديات مرتبطة بالصدمات المناخية والصراعات والأزمات، مما نتج عنه عواقب إنسانية وخيمة ونكسات في التنمية البشرية. كما أن العديد من مواطن الضعف المناخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان القرن الأفريقي تتجاوز الحدود الوطنية، مما يجعل التعاون الإقليمي أساسياً لمعالجة هذه المشاكل بشكل فعال. إن تعزيز التعاون الإقليمي من شأنه أن يقوي الأسس للسلام والأمن في المنطقة،

وبالتالي يساعد الدول على خلق حلقات فاضلة للاستثمار في التنمية البشرية التي تساعد بدورها في تسريع عجلة النمو الاقتصادي وتساهم في الحكم الجيد.

ولتحقيق هذه الرؤية، يحقق هذا التقرير في ثلاثة مجالات رئيسية مترابطة يمكن لبلدان القرن الأفريقي أن تستفيد من خلالها بشكل أفضل من إمكانات المنطقة: زيادة التجارة بين الأقاليم ، تعزيز الإدارة التعاونية للموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن والحوكمة الإقليميين. كما أن كل من هذه المجالات مترابطة ويجب معالجتها بشكل متكامل.

إن الحكم الأكثر فعالية ضروري لترجمة المكاسب المتوقعة من تزايد التجارة والإدارة المستدامة للموارد إلى تحسينات ملموسة في نوعية حياة الأفراد في القرن الأفريقي، ولتعزيز السلام واستدامته.

التوصيات الرئيسية

نعرض فيما يلي التوصيات الرئيسية المنبثقة عن تحليل هذا التقرير (في ما يتعلق بالتجارة بين الأقاليم، والإدارة المستدامة لرابط الماء والغذاء والطاقة، والحكم والسلام). يحتاج تنفيذها لإجراءات متضافرة ومنسقة تتخذها الحكومات في بلدان القرن الأفريقي، وكذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والهيئات الإقليمية الأخرى، علاوة على القطاع الخاص، والمجتمع المدني والباحثين والجمهور بشكل أعم. كما يحتاج الأمر أيضا للدعم من الجهات الفاعلة غير الإقليمية والدولية (شركاء التنمية و الجهات المانحة)، من أجل تعزيز الظروف الممكنة لتحقيق التنمية البشرية في هذه المنطقة الهامة والاستراتيجية.

زيادة الفرص للتجارة بين الأقاليم. ينبغي أن تركز الإصلاحات التجارية على أربعة مجالات رئيسية:

- *منح الأولوية لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA)* والمبادرات الأخرى الإقليمية ذات الصلة التي تهدف إلى تعزيز التجارة. تُشجع بلدان منطقة القرن الأفريقي التي لم توقع أو تصادق بعد على اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية على النظر في تسريع إجراءات الموافقة الوطنية. تُشجع البلدان التي أعدت بالفعل استراتيجيات التنفيذ الوطنية على تسريع تنفيذها، بينما تلك التي لم تعد بعد هذه الاستراتيجيات تُشجع على إعدادها. وفي ما يتعلق ببعض القطاعات، قد يساعد صياغة خرائط طريق استراتيجية بشأن سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية ذات الصلة في إزالة الحواجز التجارية غير اللازمة. ومن شأن ذلك أن يسمح لبلدان القرن الأفريقي بجذب الأنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، وخلق وظائف ذات رواتب أفضل وتحفيز الاقتصادات المحلية.
- *ينبغي بالحكومات والهيئات الإقليمية أن تسرع عملية تنفيذ المشاريع المتكاملة* مثل ممر النقل لامو بين مرفأ جنوب السودان وإثيوبيا (LAPSSET) ومجمع الطاقة في شرق أفريقيا (EAPP).
- *زيادة استثمارات سوق العمل النشطة* في المهارات التي تحتاج القطاعات إليها (مثلا اللوجستية والمعلوماتية والسياحة والتجارة المحلية) المستفيدة من تحرير التجارة.
- *يجب أن تكون هذه التدابير مدعومة بإصلاحات تعالج الثغرات في بيئات الأعمال المحلية* من أجل تعزيز مرونة التجارة أمام الصدمات التي قد تحدث في المستقبل. ومن المهم بشكل خاص تحسين إجراءات تسجيل الأعمال التجارية، وإدارة الضرائب، والمشتريات العامة من أجل تقليل الأعمال غير الرسمية وتعزيز حصول المشاريع الصغرى والمتوسطة على الخدمات المالية والتجارية.

التعاون الإقليمي من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. من أجل جني فوائد إدارة الموارد الطبيعية على نحو أكثر استدامة إلى جانب الرابط بين الغذاء والطاقة والماء (وتغير المناخ)، لابد من اتخاذ الإجراءات الهامة التالية:

- *تعزيز الإدارة التعاونية لنقل الطاقة الكهربائية الإقليمية* و(حيثما يكون ذلك ممكناً ومناسباً) *مرافق التوليد*. وبما يتفق مع استراتيجية قطاع الطاقة داخل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لعام 2050، يمكن للدول التي تعاني من نقص الطاقة أن تلجأ للكهرباء المستوردة لتغطية الاحتياجات الوطنية، بينما البلدان التي تملك قدرات توليد الطاقة التي تتجاوز قدراتها الوطنية في النقل والتوزيع أن تستفيد من زيادة تصدير الكهرباء. ولأن بلدان القرن الأفريقي التي لديها فائض في الطاقة تعتمد بشكل كبير على الطاقة الكهرومائية، فإن التعاون الإقليمي الأقوى في هذا القطاع من شأنه أيضاً أن يوسع مجال الطاقة الخضراء. وبناء المزيد من محطات الطاقة الكهرومائية بقدرة تخزين ماء لسنوات عديدة من شأنه أن يساعد بلدان القرن الأفريقي على تخزين المزيد من الماء خلال المواسم الممطرة تمهيدا لاستخدامه داخل حدودها أثناء مواسم الجفاف و/أو تصديره مباشرة أو افتراضياً (عبر مبيعات السلع الغذائية الزراعية، الطاقة الكهرومائية والسلع والخدمات الأخرى كثيفة الاستخدام للمياه) إلى أجزاء أخرى من المنطقة. ويمكن معالجة مخاوف بلدان المصب حول الآثار السلبية المحتملة على الأمن المائي من خلال مبادرة حوض النيل (والهيئات المماثلة)، وإنشاء اتحادات مشتركة بين الدول يمكنها أن تحصل على الدعم من شركاء التنمية الدوليين وتمكّن البلدان التي تقع أسفل المجرى من المشاركة في القرارات بشأن إدارة الماء التي تؤثر عليها.

- *التعجيل بالاستكشاف والاستغلال التعاونيين لاحتياطات المياه الجوفية في المنطقة.* هناك 1 في المئة تقريباً فقط من الأراضي المزروعة في المنطقة والمجهزة للزراعة المروية، ومن بين تلك المزارع حوالي 3 في المئة فقط مجهزة للري باستخدام المياه الجوفية. وبما أن عدداً من طبقات المياه الجوفية العالية الغلة يقع في المناطق الحدودية، فإن النهج التعاونية ضرورية في جني هذه الوفرة بشكل مستدام ومسؤول.

- *الحد من انعدام الأمن الغذائي من خلال التنوع الزراعي* إن التنوع أمر ضروري في زراعة المحاصيل، وتربية المواشي، واستيراد الغذاء(تشارنتكي وآخرون، 2021) . وينبغي أن يمتد ليشمل تنويع مصادر الدخل، وبرامج التأمين، والفوائد الاجتماعية، وتوسيع التعاونيات الزراعية. ويستطيع تنويع المحاصيل وأساليب الزراعة أن تحسن أيضاً نوعية التربة والتنوع الأحيائي (هافناغل وآخرون، 2020).

- *زيادة الاستثمارات في أنظمة الإنذار المبكر.* إن أنظمة الإنذار المبكر هي من الوسائل الأكثر فعالية في منع وإدارة الصدمات البيئية. والاعتماد على خبرات مركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته في نيروبي من شأنه أن يقوي أنظمة المعلومات المناخية الإقليمية والوطنية.

إصلاحات الحكم لازمة في المنطقة، لدعم السلام والأمن، ولإدارة الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة، ولضمان توزيع المكاسب الناجمة عن توسيع التجارة بين الأقاليم بشكل واسع (ومن بين أمور أخرى، من خلال تحسين تقديم الخدمات). وبشكل خاص:

- *ينبغي أن تضع الحكومات استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة وتنفذها، على أن تستوعب هذه الاستراتيجيات أوجه التآزر بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.* مثلا، استثمارات الدولة في بناء محطات الطاقة الكهرومائية بقدرات تخزين المياه لعدة سنوات من شأنه أن يقلل المخاطر الناجمة عن المناخ/الكوارث (ويسرع التقدم نحو تحقيق هدفيّ التنمية المستدامة 11 و13) وفي نفس الوقت يخفف من انعدام الأمن الغذائي والمائي (ويسرع التقدم نحو تحقيق هدفيّ التنمية المستدامة 2 و6). كما تستطيع هذه الاستراتيجيات أيضاً منح الأولوية للاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتساعد على ضمان ترجمة المكاسب التي تدرها التجارة إلى تحسينات إنمائية بشرية ملموسة. وعلى نحوٍ مماثل، من الممكن تطبيق نهج التنمية الشاملة القائمة على المناطق في المجتمعات الحدودية والأقاليم دون الوطنية الأخرى التي تواجه الانعدام الحاد للأمن في الغذاء أو الطاقة أو الماء. وحيث الاقتضاء، ينبغي أن تعمل الحكومات مع الحكومات المحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل زيادة إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى في الأراضي الحدودية والمجتمعات الضعيفة الأخرى.

- *وينبغي أن تنظر النخب الوطنية في معالجة أوجه العجز في الحكم من خلال ممارسة الديمقراطية المؤسسية عبر دعم التعددية السياسية النشطة والانتخابات التنافسية. ولا تزال تشكل ثغرات الحكم في المنطقة عوامل تحفيز وتسريع مهمة لتهديدات السلام والأمن. فبدون حكم دستوري فعال، يكون منع تهديدات انعدام الأمن الوطني والبشري والاستجابة لها أكثر صعوبة (إن لم يكن مستحيلاً).*

- *ينبغي أن تستثمر الحكومات في هندسة السلام والأمن الوطنيين،* لأجل تعزيز القدرات الداخلية للتنبؤ بالمخاطر، والوقاية منها والاستجابة لها والتكيف معها.

- *يجب على بلدان القرن الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تسرع اعتماد الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بنظام الحكم والتجارة عبر الأقاليم، والتشارك في الموارد عبر الحدود وحرية تنقل الأفراد والمصادقة عليها وتنفيذها.* ولكي يتم تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي لإدارة الحدود بطريقة فعالة، ينبغي أن تتجه الاستثمارات لقدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إدارة الحدود ومشاركة الموارد العابرة للحدود. يتطلب ذلك ولاية قوية، وتخصيص الموارد بشكل تناسبي، والتركيز على مشاركة وسبل عيش المجتمعات المحلية في الأراضي الحدودية. كما يجب أن تركز الجماعات الاقتصادية الإقليمية بنفس الأهمية على بناء قدرات الدول الأعضاء لتوفير وتوزيع السلع العامة. ومن الممكن أيضاً تعزيز إدارة المناطق الحدودية من خلال مبادرات مثل مركز المناطق الحدودية الأفريقية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود.

- *وينبغي بالهيئات الإقليمية (مثل الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة شرق أفريقيا) أن تدعم المصادقة على الأدوات التي تهدف إلى تشجيع اللامركزية وتنفيذها.* وتشمل الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ اللامركزية، والحكم المحلي والتنمية المحلية؛ وكذلك ميثاق أفريقيا بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم والبروتوكولات بشأن حرية تنقل الأفراد.

- *ينبغي إجراء تعزيز الهيئات الإقليمية إلى جانب الإصلاحات* في ما يتعلق بالتغييرات في الولاية والتخطيط المؤسسي. ويجب إجراء الإصلاحات بالتعاون مع الحكومات الوطنية والكيانات دون الوطنية المعنية ويجب أن تدعم عمليات الانتقال من أداء ولايات المتدخلين إلى أداء المهام الوقائية. هنا يجب معالجة تعزيز القدرات المؤسسية للهيئات الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة شرق أفريقيا، إذ تحتاج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتعزيز وضعها القانوني كي تعزز بفعالية أكبر عمليات الانتخاب والحكم الديمقراطي؛ فالولاية الضمنية التي تتمتع

بها حالياً في هذه المجالات يجب أن تصبح صريحة وكاملة. المصادقة على مشروع معاهدة عام 2023 لتحل محل وضع اتفاقية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي تأسست عام 1996 تمنح الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولاية أقوى وتفتح الأبواب لتحولها الفعال. وبمجرد اعتماد مشروع البروتوكول بشأن الحكم عقب المصادقة على المعاهدة، سوف يصبح لدى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الأدوات اللازمة لدعم الحكم الإقليمي، والسلام والأمن، والإنذار المبكر، وأولويات التنمية البشرية.

المرفق

الدول الأعضاء في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية

تجمع دول الساحل والصحراء	بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي،* مصر، إريتريا،* غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيا، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان،* توغو، تونس.
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي،* مصر، إريتريا،* إثيوبيا،* كينيا،* ليبيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، رواندا، سيشيل، الصومال،* السودان،* اسواتيني، تونس، أوغندا،* زامبيا، زمبابوي.
جماعة شرق أفريقيا	بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا،* رواندا، الصومال،[14] جنوب السودان،* تنزانيا، أوغندا*.
الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	أنغولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، غابون، جمهورية الكونغو، رواندا، سا و تومي وبرينسيبي.
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	بنن، بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ساحل العاج، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو.
اتحاد المغرب العربي	الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس.
القرن الأفريقي	جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، الصومال، جنوب السودان، السودان، أوغندا.

*في القرن الأفريقي أيضاً.

14. دعيت الصومال بشكل رسمي إلى الانضمام في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 خلال مؤتمر القمة العادي الثالث والعشرين لرؤساء الدول. تم التوقيع على معاهدة الانضمام في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023 في قصر الرئاسة في كمبالا، أوغندا، ومنح الصومال وأوغندا مهلة 6 أشهر لإكمال المصادقة على المعاهدة ليصبح بعدها عضوا رسميا. وفي 10 شباط/فبراير 2024 صادق مجلس الشعب الصومالي على معاهدة الانضمام. وأودع الصومال صكوك التصديق في 4 آذار/مارس 2024، وأصبح عندئذ ثامن عضو في المنظمة.

المراجع

Acemoglu, D. et al (2004), '*Institutions as the Fundamental Cause of Long-Term Growth*, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.

African Development Bank et al., (2015), '*Cereal Crops: Rice, Maize, Millet, Sorghum, Wheat*', Cote d'Ivoire.

African Union (2015), '*Agenda 2063: The Africa We Want*'.

Aghion, P. and Howitt, P. W. (1998), '*Endogenous Growth Theory*', MIT Press, Cambridge, Massachusetts.

Alesina, A. and Perotti, R. (1996), 'Income Distribution, Political Instability, and Investment', *European Economic Review* 40, 1203-1228.

Allport, G. (1954). 'The nature of prejudice' Addison-Wesley.

Araya, D. et al (2023), 'Groundwater salinity in the Horn of Africa: Spatial prediction modeling and estimated people at risk', *Environment International*, 176.

Barnett, J. (2009), 'Environmental Security', *International Encyclopaedia of Human Geography*, Elsevier, 553-557

Benjaminsen, T.A. (2016), 'Does climate change lead to conflicts in the Sahel?', In R. Behnke and M. Mortimore (eds.), *The end of desertification: Disputing environmental change in the drylands*, Springer-Verlag Berlin, Heidelberg.

Birdsall, N. et al. (1995), 'Inequality and Growth Reconsidered: Lessons from East Asia', *The World Bank Economic Review*, Vol. 9, No. 3, pp. 477-508.

Brons, M. (2001). *Society, security, sovereignty, and the state in Somalia: From statelessness to statelessness?* International Books.

Burney, J.A., Naylor, R.L. (2012), 'Smallholder Irrigation as a Poverty Alleviation Tool in Sub-Saharan Africa', *World Development*, 40, 110–123.

Calcuttawala, Z. (2016), '*The $1.7 Trillion Oil Industry Isn't Going Anywhere*'.

Caparini, M., Reagan, A. (2019), '*Connecting the dots on the triple nexus*', Stockholm International Peace Research Institute.

Catley, A. (2017), '*Pathways to resilience in pastoralist areas: A synthesis of research in the Horn of Africa*', Feinstein International Centre, Tufts University, Medford, Massachusetts.

Chang'a, L.B. et al., (2020) 'Understanding the evolution and socio-economic impacts of the extreme rainfall events in March-May 2017 to 2020 in East Africa', *Atmospheric and Climate Sciences*, 10(4), 553–572.

Cobbing, J., and Hiller, B. (2019), 'Waking a sleeping giant: Realizing the potential of groundwater in Sub-Saharan Africa', *World Development*, volume 122, pages 597-613

Collier, P. and Hoeffler, A. (2004), 'Greed and Grievance and Civil War', *Oxford Economic Papers*, volume 56, no. 4, pp. 563-595

Coquery-Vidrovitch, C. (2009), *Nation without a state and state without a nation: The case of Africa south of the Sahara*, Cambridge University Press, Cambridge, Massachusetts.

Corong, E. L., Hertel, T. W., McDougall, R., Tsigas, M. E., & van der Mensbrugghe, D. (2017). 'The standard GTAP model, version 7' *Journal of Global Economic Analysis*, 2(1), 1–119.

Cuthbert, M.O. et al., (2019), 'Observed controls on resilience of groundwater to climate variability in sub-Saharan Africa', *Nature*, 572 (7768), 230–234.

De Waal, A. (2015), *The real politics of the Horn of Africa: Money, war and the business of power*, Cambridge, UK.

De Waal, A. (2014), '*The Political Marketplace: Analyzing Political Entrepreneurs and Political Bargaining with a Business Lens*'.

De Waal, A. (2005). *Famine that kills: Darfur, Sudan*. Oxford University Press, Oxford.

Diehl, P. (2016), 'Exploring Peace: Looking Beyond War and Negative Peace', *International Studies Quarterly*, Vol. 60, No. 1.

Dryden-Peterson, S. and Hovil, L. (2004), '*Local integration of refugees and their hosts in the case of Uganda*, Refuge: Canada's Journal on Refugees, 22(1).

Dunning, C.M. et al. (2018) 'Later wet seasons with more intense rainfall over Africa under future climate change', *Journal of Climate*, 31(23), 9719–9738.

Elbadawi, I. and Fiuratti, F. (2024), 'Sudan's Future Between Catastrophic Conflict and Peaceful Renaissance Growth Trajectories: Long-Term Growth Model Simulations', Economic Research Forum Working Paper No. 1708, Giza.

Erdem, H.H. and Sevilgen, S.H. (2006), 'Case study: Effect of ambient temperature on the electricity production and fuel consumption of a simple cycle gas turbine in Turkey', *Applied Thermal Engineering*, 26: 2–3, 320-326.

Falvey, R., Foster, N., & Greenaway, D. (2012). 'Trade liberalization, economic crises, and growth' *World Development*, 40(11), 2177–2193.

Filmer, D. and Pritchett, L. (1999), 'The Impact of Public Spending on Health—Does Money Matter?', *Social Science & Medicine*, Vol. 49, Issue 10, pp. 1309-1323.

Fonseca, M.L. et al. (2020), 'Mapping the Sustainable Development Goals Relationships', *Sustainability* (doi:https://doi.org/10.3390/su12083359).

Food and Agriculture Organization (FAO, 2023). *'Trade policy technical notes - Agrifood trade and gender equality: Exploring key linkages'*

Food and Agriculture Organization (FAO, 2020), '*Impact of COVID-19 on agriculture, food systems and rural livelihoods in Eastern Africa*', Accra.

Food and Agriculture Organization (FAO, 2018) '*Impact of Early Warning Early Action: Protecting Pastoralist Livelihoods Ahead of Drought*', Rome.

Food Security Information Network (2022), '*Global Report on Food Crises*', Accra.

Foucher, M. (1991), '*Fronts et frontières. Un tour du monde géopolitique*'. Fayard, Paris.

Frankel, J. A., & Romer, D. H. (1999). 'Does trade cause growth?' *American Economic Review*, 89(3), 379–399.

Funk, C., et al. (2024), 'Examining the Socioeconomic context of recent East African food insecurity', *The American Journal of Clinical Nutrition*, Volume 119, Issue 3.

Galtung, J. (1969), 'Violence, peace, and peace research', *Journal of Peace Research*, Volume 6, issue 3, 167-191.

Gebremedhin, D. (2020), '*Why there are fears that Ethiopia could break up*'", BBC News (4 September 2020).

Gebremeskel, H. et al. (2019), 'Droughts in East Africa: Causes, impacts and resilience', *Earth-science reviews*, 193(6) 146-161.

Goldemberg, J. and Lucon, O. (2009), 'Energy, Environment and Development' (2nd ed.). Routledge, New York.

Greenaway, D., Morgan, W., & Wright, P. (2002). 'Trade liberalisation and growth in developing countries' Journal of Development Economics, 67(1), 229–244

Grey, D., and Sadoff, C.W. (2007), 'Sink or Swim? Water security for growth and development' Water Policy, 9 (6): 545–571.

Hansen, J.W. et al., (2011) 'Review of seasonal climate forecasting for agriculture in sub-Saharan Africa' Experimental Agriculture 47, 205–240.

Hazell, P. B. R. et al. (2010), 'The Potential for Scale and Sustainability in Weather Index Insurance for Agriculture and Rural Livelihoods', IFAD-WFP, Rome.

Hertel, T. et al. (2021), 'Diversification for enhanced food systems resilience', Nature Food 2, 832–834.

Hong, P. (2015), *Peace and stability as enablers for and outcome of development*, UN Department of Economic and Social Affairs, New York.

Horwood, C. (2009), 'In pursuit of the southern dream: Victims of necessity', IOM, Geneva.

Hufnagel, J. et al. (2020), 'Diverse approaches to crop diversification in agricultural research—a review', Agronomy for Sustainable Development, 40: 14.

Institute for Economics and Peace (IEP, 2022), 'Global Peace Index 2022: Measuring Peace in a Complex World', Sydney.

Institute for Economics and Peace (IEP, 2021), 'Economic Value of Peace', Sydney.

Institute for Economics and Peace (IEP, 2018), 'Global Peace Index 2018: Measuring Peace in a Complex World', Sydney

Intergovernmental Authority on Development (IGAD, 2016), 'IGAD State of the Region Report', Djibouti.

International Labour Organization (ILO , 2022), 'World Social Protection Report', Geneva.

International Monetary Fund (IMF, 2023), 'Trade Integration in Africa: Unleashing the Continent's Potential in A Changing World', Washington DC.

International Crisis Group (2022), 'A Triumph for Kenya's Democracy', New York.

International Energy Agency (IEA, 2022), 'Clean Energy Transitions in the Greater Horn of Africa', Vienna.

International Organization for Migration (2021), 'Youth Strategy for East and Horn of Africa', Geneva.

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC, 2007), 'Fourth Assessment Report 2007: Climate Change 2007', Geneva.

Jerven, M. (2013). 'Poor numbers: How we are misled by African development statistics and what to do about it', Cornell University Press, Ithaca, New York.

Keenan, M. et al., (2021), '*Smallholder Farming Households' Make-or-Buy Decisions: Linking Market Access, Production Risks, and Production Diversity to Dietary Diversity*', CGIAR Research Program on Climate Change, Agriculture and Food Security.

Kerebana, T.K. and Krama, I.J. (2021), 'Trade Openness, Human Capital Investment, and Economic Growth in Nigeria', *International Journal of Development and Economic Sustainability*, Vol. 9, Nr. 3, pp. 57-71.

Kompas, T. et al. (2018), 'The effects of climate change on GDP by country and the global economic gains from complying with the Paris Climate Accord', Earth's Future, 6, 1153–1173.

Korane, J. (2020), 'COVID-19 in the IGAD Region: Peace and Security Implications', International Institute for Strategic Studies, London.

Kimani, E.N., et al. (2021), 'The status of Kenya Fisheries', Kenya Marine and Fisheries Research Institute, Nairobi, and Stanford University, Palo Alto, California.

Kovacs, S. et al. (2021). 'Autonomous Peace? The Bangsamoro Region in the Philippines Beyond the 2014 Agreement', Journal of Peacebuilding & Development, 16(1), 55–69.

Krugman, P. (1991), 'Increasing Returns and Economic Geography', Journal of Political Economy, vol. 99, no. 3.

Layne, C. (1994), 'Kant or Cant: The Myth of the Democratic Peace', International Security, Vol. 19, No. 2 (Fall, 1994), pp. 5-49.

Little, P. et al. (2001), 'Avoiding disaster: Diversification and risk management among East African herders', Development and Change, 32(3), 401-433.

Lumbebe, S. et al (2022), 'Reflection on Impacts of Climate Change on Fisheries and Aquaculture: Sub-Sahara Africa', *International Journal of Academic Pedagogical Research*.

MacDonald, A.M. et al. (2012), 'Quantitative maps of groundwater resources in Africa', Environmental Research Letters, volume 7, number 2.

Malla, T. (2020), 'COVID-19 stalls peacekeeping troop rotation in South Sudan', The Conversation.

Mansour, K. (1992), '*The government they deserve: The role of the elite in Sudan's political evolution*', Kegan Paul International, London.

Maru, M.T. and Fassi, S.E. (2015) 'Can the regional economic communities support implementation of the African Governance Architecture (AGA)?' European Centre for Development Policy Management, Maastricht and Brussels.

Mbabazi, G. (2017), 'The Impact of Trade on Human Development in Sub-Saharan Africa', Jonkoping University Business School, Jonkoping, Sweden.

McKnight, J. (2015), 'Sudan—July 2015 Update', ACLED.

Menkhaus, K. (2010), 'Stabilisation and humanitarian access in a collapsed state: The Somali case', Disasters, 34(S3), 320-341.

Milanovic, B. (2006).'*Global Income Inequality: What It Is And Why It Matters?*', Working Papers 26, United Nations, Department of Economics and Social Affairs.

Mo Ibrahim Foundation (MIF, 2023), 2022 Ibrahim Index of African Governance.

Mueller, H. and Tobias, J. (2016), 'The cost of violence: Estimating the economic impact of conflict', International Growth Centre, London School of Economics and Politics, London.

Mustafa, G., Rizov, M., and D. Kernohan (2017), 'Growth, Human Development, and Trade: The Asian Experience', Economic Modelling 61(3):93-101

Ngaruko, F. (2012), 'Human development trend in the horn of Africa: Focus on Ethiopia and Djibouti', *Journal of Sustainable Development in Africa*, 14(7), 189-209.

Nicholson, S. E. (1997), 'An analysis of the ENSO signal in the tropical Atlantic and western Indian Oceans', International Journal of Climatology, 17, 345–375.

Nijsten, Gj et al. (2018), 'Transboundary aquifers of Africa: Review of the current state of knowledge and progress towards sustainable development and management', Journal of Hydrology: Regional Studies, volume 20.

Neumayer, E. (2010), 'Human Development and Sustainability', UNDP Human Development Report Office, New York.

Okoro, A.S. et al. (2020), 'Does regional trade promote economic growth? Evidence from Economic Community of West African States', Journal of Economics and Development, Volume 22, Issue 1.

Otieno, V.O. and Anyah, R.O. (2013), 'CMIP5 simulated climate conditions of the Greater Horn of Africa (GHA) Part II: Projected climate', Climate Dynamics, 41 2099–113

Owen, J.M. (2000), '*Liberal Peace, Liberal War*'. Cornell University Press, Ithaca, New York

Polachek, S.W. and Sevastianova, D. (2012), 'Does conflict disrupt growth? Evidence of the relationship between political instability and national economic performance, *Journal of International Trade & Economic Development*, 21:3, 361-388.

Ranis, G. and Stewart, F. (2005), '*Dynamic links between the economy and human development*', UN Department of Economic and Social Affairs, New York.

Ray, J.L. (1995), '*Democracy and international conflict: an evaluation of the democratic peace proposition*'. University of South Carolina Press, Columbia, South Carolina.

Remy, T. and Chattopadhyay, D. (2020), 'Promoting better economics, renewables and CO2 reduction through trade: A case study for the Eastern Africa Power Pool', *Energy for Sustainable Development*, Volume 57, 2020, 81-97.

Res4Africa Foundation (2023), '*Africa's Energy Future is Renewable*', Rome.

Salami, A. et al. (2010) '*Smallholder Agriculture in East Africa: Trends, Constraints and Opportunities*', African Development Bank, Tunis.

Salih, M.A. and Markakis, J., eds., (1998), '*Ethnicity and the State in Eastern Africa*', Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala.

Santos Silva, J. M. C., & Tenreyro, S. (2006). 'The log of gravity' *The Review of Economics and Statistics*, 88(4), 641–658.

Shivakumar, S. (2019). 'The security needs of the internally displaced: A human security perspective', *International Social Work*, 62(1), 122-134.

Scott, C., Thapa, B. (2015) 'Environmental Security', Environmental Science, doi:10.1093/obo/9780199363445-0012.

Şen, G. et al (2018), 'The effect of ambient temperature on electric power generation in natural gas combined cycle power plant—A case study', *Energy Reports* 4, pp. 682-690.

Shepherd, B. (2016). '*The gravity model of international trade: A user guide (Updated version)*' United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP).

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI, 2021) *Water Cooperation in the Horn of Africa*, Stockholm.

Tscharntke, T. et al. (2021), 'Beyond organic farming: Harnessing biodiversity-friendly landscapes', *Trends in Ecology and Evolution* 36, 919–930.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD, 2024), '*Red Sea, Black Sea and Panama Canal: UNCTAD raises alarm on global trade disruptions*'.

United Nations Conference on Trade and Development, The World Bank (UNCTAD, WB, 2018), '*The Unseen Impact of Non-Tariff Measures: Insight from a new database*', Geneva.

United Nations Development Programme et al. (2020), '*Gender, Climate, and Security: Sustaining Inclusive Peace on the Frontlines of Climate Change*', New York.

United Nations Development Programme (UNDP, 2022) '*New Threats to Human Security in the Anthropocene*', New York.

United Nations Development Programme (UNDP, 2013), *The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World* (2013 Human Development Report), New York.

United Nations Development Programme (UNDP, 1994), *New Dimensions of Human Security* (Human Development Report 1994), New York, and Oxford University Press, Oxford

United Nations Development Programme (UNDP , 1990), *Human Development Report: Concept and Measurement of Human Development*, New York.

United Nations Environment Programme (UNEP, 2023), '*Cross-border water resources management in the Horn of Africa*', Geneva.

United Nations Security Council (2016), *Resolution 2282. S/RES/2282*, New York.

United Nations (UN, 2021), '*The United Nations global water conventions: Fostering sustainable development and peace*', New York.

United Nations (UN, 2018), '*Peacebuilding and sustaining peace*', New York.

United Nations (UN, 2015). '*Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*', New York.

United Nations Economic Commission for Africa, (ECA, 2018), '*Transboundary natural resource disputes in Africa: Policies, institutions and management experiences*', Addis Ababa.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA, 2020), '*Agenda for Humanity*', New York.

Uwakata, O.Y. and Aregbeshola, R. A. (2022), 'The Role of Intra-Regional Agreements on Trade Dynamics: The Case of Southern Africa Development Cooperation (SADC)', *Journal of African Union Studies*, 11(3), pp. 91–116.

Wainwright, C.M. et al. (2019) 'Eastern African Paradox' rainfall decline due to shorter not less intense Long Rains', *npj Climate and Atmospheric Science* 2, 34.

World Bank (WB, 2022), '*Disruptive Innovations Boost Uptake of Agriculture Insurance Solutions in Kenya*'.

World Bank (WB, 2021), '*Horn of Africa Regional Economic Memorandum: Overview*', Washington DC.

World Bank (WB, 2020a), *From Isolation to Integration: The Borderlands of the Horn of Africa*, Washington DC.

World Bank (WB, 2020b), '*The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects*', Washington DC.

World Bank (WB, 2019), '*Climate Change and Marine Fisheries in Africa: Assessing Vulnerability and Strengthening Adaptation Capacity*', Washington DC.

World Bank (WB, 2012), '*Non-Tariff Measures—A Fresh Look at Trade Policy's New Frontier*', Washington DC.

Zhang, C. et al. (2019) 'Climate impacts: temperature and electricity consumption', *National Hazards*, 99, 1259–1275.

ISBN: 9789210034005

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 بلازا الأمم المتحدة
نيويورك، NY 10017

www.undp.org